



الجلسة العامة ١٨

السبت، ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري (فنلندا)

وأود أن أعرب للأمين العام عن امتنان شعب فيجي
الصادق على كل ما تضطلع به أسرة الأمم المتحدة كل يوم،
في كل بقعة من العالم، لإغاثة المحتاجين، ولتعزيز السلام
والأمن والتنمية.

وأود أن أعنتم هذه الفرصة لأرحب ترحيبا حارا
بجارتنا وصديقتنا المقربة، توفالو، بوصفها أحدث الأعضاء في
الأمم المتحدة. وفيجي فخورة جدا بأن ترى علم هذا البلد
الجزري الهام للغاية من بلدان المحيط الهادئ يأخذ مكانه إلى
جانب أعضاء الأمم المتحدة الـ ١٨٨ الآخرين. ونحن نتطلع
إلى انضمام المزيد من دول المحيط الهادئ الجزرية مستقبلا.

إنني أحاطب الجمعية اليوم بالنيابة عن الإدارة
الانتقالية في فيجي، التي كلفني رئيسنا بقيادتها.

وفي أعقاب الانقلاب العسكري الذي وقع في
بلدي في ١٩ أيار/مايو من هذه السنة، والأزمة السياسية
التي أثارها، يتعين على إدارتي الانتقالية الاضطلاع
بمهمتين هامتين للغاية في الإطار الزمني الذي حددناه لأنفسنا
بستين.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب دولة الأونرابل ليسينيا كاراسي، رئيس الوزراء
ووزير المصالحة والوحدة الوطنية في جمهورية فيجي

اصطحب السيد ليسينيا كاراسي، رئيس الوزراء
ووزير المصالحة الوطنية والوحدة في جمهورية فيجي إلى
المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أرحب
برئيس الوزراء ووزير المصالحة الوطنية، الأونرابل ليسينيا،
وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية.

السيد كاراسي (فيجي) (تكلم بالانكليزية): أنقل
إليكم تحيات شعب جزر فيجي.

وبالنيابة عنه، أنقل إليكم أيضا، سيدي الرئيس،
تهاننا الحارة، مع تعهد وفدي بمؤازرتكم والتعاون معكم
تعاوننا وثيقا في ضمان نجاح هذه الدورة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا
تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد
أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات
بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وبرفاهتنا المشتركة، والمعايير الأساسية المشتركة للحقوق والحريات.

ولكن هذا لا يعطي بلدا من البلدان الحق في أن يفرض على بلد آخر معايير للحكم الديمقراطي وما يراه أو يعتبر صحيحا أو مقبولا.

فإذا كنا، في داخل كل بلد من بلداننا، نؤمن ونقبل بأن السلوك المتحضر بين المواطنين لا يمكن إلا أن يقوم على أساس الاحترام المتبادل، والتفاهم المشترك، والرغبة في مساعدة ودعم كل واحد للآخر، فلماذا تعتقد بعض البلدان اليوم أن قواعد السلوك المتحضر والوقور هذه في داخل كل بلد، لا ينبغي أن تنطبق في تعاملها مع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي للأمم؟

ولقد أترتُ هذه النقطة ليس لأنه علينا هنا في الأمم المتحدة أن نكون متيقظين دائما لهذا الاتجاه السلي المزعج فحسب، ولكن أيضا لأذكر أصدقاء بلدنا وجيرانه بأن صخب الخطابة السياسية، والجزاءات الذكية والتهديدات بالمزيد من الجزاءات لن تساعدنا في الواقع على إيجاد حل سريع وودي لحالتنا السياسية. بل إن العكس هو الصحيح؛ إنها لم تؤد إلا إلى التشدد في مواقف جماعة ضد الأخرى. ولذلك فإني أناشد أعضاء الأمم المتحدة أن يبدوا المزيد من التفهم والحساسية تجاه تعقيدات الحالة في فيجي.

إننا بلد تعيش فيه جماعات سكانية عديدة وثقافات عديدة. وكلها أسهمت في تنمية فيجي. ونحن قد قبلنا جميعا بعضنا بعضا كمواطنين وجماعات سكانية، ففيجي هي وطننا المشترك والدائم.

ولكن لدينا أيضا مميزاتنا الخاصة، التي تؤثر تأثيرا مباشرا على العلاقات فيما بين الجماعات السكانية في داخل مجتمعنا.

أولا، إعادة فيجي إلى الديمقراطية الدستورية، وثانيا، تحقيق الاستقرار لاقتصادنا ووضع الأساس لعودة النمو المستدام والتوسع بزيادة الاستثمار.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى جميع الحكومات التي أبدت تعاطفا وتفهما، والتي تدرك تعقيدات الحالة في فيجي كمجتمع متعدد الأعراق والثقافات، والتي تقبل بيسر إمكانية وضع حلول للأزمة السياسية الراهنة في داخل فيجي، بواسطة شعب فيجي نفسه، بدون تدخل خارجي في أي شكل من الأشكال.

وبانتهاء الحرب الباردة والانقسام المزدوج الذي أحدثته في النظام العالمي، يبدو أن شكلا جديدا من أشكال الامبريالية قد برز إلى جانب شقيقه التوأم، الاستعمار الجديد. وكأن النفوذ والأثر المنهك لثقافتها الجماهيرية القائمة على الاستهلاك والمادية لا يكفيان، فتجري إشاعة هذا الشكل الجديد من الهيمنة بواسطة أنقى الديمقراطيات الليبرالية، باسم الحكم الصالح، وحقوق الإنسان، والمساءلة والشفافية. وهذه الأشياء في حد ذاتها تمثل معايير عامة هامة لضمان مصداقية نظام الحكم في بلد من البلدان، والمعاملة العادلة والمنصفة لمواطنيه. ولكن ما يثير القلق أن يطلب منا تطبيق معايير وقيم الديمقراطية الليبرالية هذه تطبيقا صارما وفقا لمعايير تلك البلدان بدون اعتبار للظروف الخاصة والمعقدة في كل بلد من البلدان.

ويساورنا القلق من أن بعض المبادئ الأساسية التي أسست عليها هذه المنظمة العالمية الفريدة قبل ٥٥ سنة تتآكل ويجري انتهاكها - مبادئ احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة.

إننا نقدر كوننا نعيش الآن في مجتمع دولي وثيق الترابط، وأنا جميعا جزء من جنس بشري واحد؛ وأبناء خالق مقدس واحد. ولذا يجب علينا أن نهتم ببعضنا بعض،

هرمي. فالزعماء التقليديون الوراثيون والعوام، على السواء، لهم دورهم في المجتمع وتربطهم على أساس متبادل واجبات وولاء، وطاعة، ومشاركة، وعناية من كل أحد بالآخر وبكل فرد في المجتمع. ويعزُّ الفيحيون حقوقهم الديمقراطية كأفراد، ولكنهم كمجتمع يعرفون مكالمهم في مجتمعهم التقليدي.

وتوجد نزعة فردية لدى البشر في مجتمعاتنا الهندية وغيرها. ولذا، فثمة تركيز ووعي أكبر على حقوق الفرد وحرياته مثل الحق في المساواة، وأهمية التعليم، والنجاح في الحياة المهنية، وضمان الممتلكات.

إننا جميعا نعيش جنبا إلى جنب في فيجي، ومع ذلك فلا تزال تفرق بيننا الاختلافات في العرق، والدين، والفروق الثقافية ونظمنا القيمية. واتصال كل منا بالآخر لا يتم من خلال لغات مجتمعاتنا، ولكن من خلال اللغة الانكليزية. وفيما يتعلق بالمستويات العامة للمعيشة، حتى وإن كان سكان فيجي الأصليين والروتومان يمتلكون ٨٤ في المائة من الأراضي في فيجي، فإنهم لا يحصلون إلا على أدنى مستوى للدخل في المتوسط، بل أن ترتيبهم يجيء بعد الطوائف الأخرى في كل نواحي الحياة تقريبا، في اقتصاد سريع التوسع يعتمد على السوق اعتمادا أساسيا.

لقد شرحت كل ذلك حتى أبين الطابع بالغ الدقة والحساسية لمجتمعنا متعدد الأعراق والثقافات في فيجي. ويكمن لب أزمنا السياسية في فيجي في أن سكانها الأصليين من الفيحيين والروتومان يشعرون بأنهم مهددون من جراء سياسات معينة قامت قيادة حكومة التحالف الشعبي التي لا تنتمي إلى السكان الأصليين، بتنفيذها في أعقاب فوزها الحاسم في الانتخابات الوطنية في أيار/مايو ١٩٩٩. ولقد كان الخوف والقلق على مستقبلهم بوصفهم الفيحيين والروتومان الأصليين الوحيدين في العالم، ولا يزيد تعدادهم

فعدد سكاننا الكلي يبلغ حوالي ٨٠٠ ٠٠٠ نسمة. يشكل منهم الفيحيون الأصليون والروتومان ٥٢ في المائة ويتزايدون بمعدل ١,٨ في المائة كل سنة. والمجموعة العرقية الرئيسية الثانية هي جماعتنا السكانية الهندية وتشكل ٤٣ في المائة من السكان، ولكن معدل المواليد والهجرة لديها منخفض، وهو مستمر في الانخفاض بنسبة ٠,٣ في المائة في السنة. والمجموعات السكانية الأخرى في فيجي هي الأوروبيون والصينيون وسكان جزر المحيط الهادئ.

وليس الأصل العرقي سوى واحد من أسس التمييز والاختلاف في فيجي. ثم هناك ملكية الأرض. فالفيحيون الأصليون والروتومان يملكون، بحكم العرف، ٨٤ في المائة من مجموع مساحة الأرض في فيجي. إلا أن معظم هذه الأراضي مستأجرة لمختلف الأغراض، سكنية وتجارية وزراعية، وأكثر من ٦٠ في المائة من المستأجرين من أعضاء جماعتنا السكانية الهندية. ومعظم العقود الإيجارية الزراعية هي عقود لزراعة قصب السكر، ومعظم هؤلاء المستأجرين قد عاشوا على أرضهم المستأجرة لثلاثة أجيال.

أما في مناطقنا الحضرية، فالحالة معكوسة. إذ أن أغلبية الملاك، من أصحاب الأعمال التجارية، ومن المهنيين، ومن الذين يعملون لقاء دخل منتظم، هم غير فيجيين ومعظمهم من الهنود.

أما من حيث الدين، فإن أكثر من ٥٧ في المائة من السكان، وهم الفيحيون الأصليون والروتومان، وجماعات سكانية أخرى من الأقليات، معظمهم مسيحيون. ومن الناحية الأخرى، ينتمي معظم الـ ٤٣ في المائة الباقين وهم أعضاء الجماعة الهندية، إلى الهندوسية والإسلام وديانات أخرى.

ثم أن هناك نظمنا الثقافية والقيمية. فالفيحيون الأصليون والروتومان لديهم نظام اجتماعي ذو تسلسل

والمجتمع المدني، لمناقشة وتقديم التوصيات بشأن مختلف السبل التي يمكننا بها تعزيز التفاهم والتعاون بين الطوائف.

إن ما أدركناه أنه لا يكفي أن نركز الاهتمام ببساطة على الدستور كإطار لطوائفنا المختلفة في فيجي لتعيش سويا في سلام ووثام. وعلينا أن نفعل ما هو أكثر من ذلك. علينا أن نبني ونعزز الأسس لحياتنا معا في مختلف جوانب الحياة في مجتمعنا المتعدد الثقافات والأعراق. وإننا نحرز تقدما كبيرا في التعليم، وثمة مقترحات قيد الدراسة الآن لتوسيع نطاق المناهج الدراسية في المدارس بحيث تشمل على دراسة إجبارية للغة الفيجية، والثقافة الفيجية، وتاريخ الأعراق، والجغرافيا الإثنية لفيجي. ونحتاج إلى تشجيع ودعم مزيد من التفاعل والتماسك الاجتماعي على مستوى الأحياء والمجتمعات المحلية. ويحدوني أمل صادق في أن يحقق مجلس المصالحة والوحدة الوطنية توافقا في الرأي بشأن القيادة الوطنية واقتسام السلطة في فيجي. وأعتقد مخلصا أن الأساس الدائم للوحدة في فيجي هو الأساس الذي يُبنى بروح الأخذ والعطاء، والعدالة والإنصاف للجميع، ومسؤولية كل منا عن الآخر.

وفي الآونة الأخيرة، أعلنت، الأمم المتحدة الفترة من كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، عقدا لموضوع "السكان الأصليون: شراكة جديدة"، والهدف من ذلك تشكيل علاقات جديدة، على أساس من الاحترام المتبادل والتفاهم بين السكان الأصليين والدول والأمم المتحدة. وفي سياق فيجي، فإننا نأمل أن نبني شراكة جديدة بين الطوائف الفيجية والروتومانية الأصلية، والطوائف الأخرى، لتكون أساسا للعيش معا في مجتمعنا متعدد الثقافات والأعراق، في القرن الحادي والعشرين.

وإنني أؤكد للمجتمع الدولي مرة أخرى إننا سوف نعيد فيجي خلال سنتي الإدارة الانتقالية إلى الديمقراطية

على ٤٢٠.٠٠٠ نسمة، هو ما دفع إلى خروج المظاهرات الحاشدة وأدى في نهاية المطاف إلى الانقلاب الذي وقع يوم ١٩ أيار/مايو من هذا العام. وقد تجلّى ذلك، أيضا، في تفشي أعمال السلب والنهب، وتدمير الممتلكات على نطاق واسع، فضلا عن تهديد المواطنين وأسرهم. ولسوء الطالع، وللأسف الشديد، كان معظم الضحايا من أعضاء الطائفة الهندية.

وفي ظل التردّي الخطير في حالة القانون والنظام، استجابت القوات العسكرية الفيجية لطلب الشرطة بتولي السيطرة المباشرة على النظام والقانون وحماية المواطنين. وتيسيرا لذلك، قامت القوات العسكرية الفيجية في ٢٩ أيار/مايو بإلغاء دستور عام ١٩٩٧.

ومع ذلك، فقد تسلّمنا نحن، الإدارة المدنية المؤقتة، مقاليد الأمور من الجيش، وكما قلت، فإننا ملتزمون بشدة بإعادة فيجي إلى الديمقراطية البرلمانية الدستورية. ونسوي إعلان دستور جديد في آب/أغسطس من العام القادم. ويعقب ذلك إجراء الانتخابات العامة في غضون ١٢ شهرا. وسيتم إعداد الدستور الجديد بواسطة لجنة الدستور، التي سنقوم بتعيينها في أوائل الشهر المقبل. وستكون هذه اللجنة ممثلة لكافة الطوائف وتتشاور على نطاق واسع في كافة أنحاء البلد، مع إتاحة الفرصة للمواطنين لإبداء المشورة والتوصيات بشأن الدستور الجديد.

أود أن أذكر كذلك أنني قد اتخذت مبادرة جديدة لمعالجة الأزمة بين المجموعات الإثنية في فيجي مثل إنشاء وزارة المصالحة والوحدة الوطنية، مع مجلس للمصالحة والوحدة الوطنية. ويحدوني وطيد الأمل في أن يجمع هذا المجلس ممثلي الطوائف المختلفة في مجتمعنا الثري، المتعدد الثقافات، وكذلك ممثلي القطاعات المختلفة للمجتمع الأوسع، بما في ذلك أرباب العمل، ونقابات العمال،

روح النوايا الحسنة، والاستعداد للدخول في حوار، لتشمل الصين، ذلك البلد العظيم، بين جمهورية الصين الشعبية وتايوان. وفيما يتعلق باليابان، ذلك البلد العظيم الأهمية، أعيد التأكيد على تأييد فيجي لقبول اليابان عضوا دائما العضوية في مجلس الأمن.

إن تقرير الأمين العام (A/54/2000)، "نحن الشعوب"، قد حفز مجتمع الأمم المتحدة برمته بسبب الرؤية التي تضمنها لمستقبل أكثر إنسانية وجماعية لأطفالنا ولعالمنا، ونوافق تماما على أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تركز لا على العلاقة بين الدول وفيما بينها فحسب، بل وأن تركز بصورة متزايدة على رفاه وتنمية شعوب هذا العالم كذلك.

ومرة أخرى، أقدم لك، سيدي الرئيس، تهنئتي وأطيب تمنياتي بجمعية ألفية ناجحة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الوحدة والمصالحة الوطنية في جمهورية فيجي على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد ليسينيا كاراسي، رئيس الوزراء ووزير الوحدة والمصالحة الوطنية في جمهورية فيجي من المنصة.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يان كافان وزير الخارجية في الجمهورية التشيكية.

السيد كافان (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتك، السيد الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، وأتمنى لكم نجاحا كبيرا في اضطلاعكم بهذا المنصب الهام. وأود أن أعتنم هذه الفرصة كذلك لكي أتقدم بالشكر لسلفكم ممثل ناميبيا، معالي الوزير ثيو - بن غوريراب، على الأعمال والجهود الجادة التي اضطلع بها في أنشطة الأمم

الدستورية. وثمة دستور جديد سوف يعالج شواغل الفيحيين والروتومان الأصليين بشأن مستقبلهم. وفي نفس الوقت، سيحرص الدستور على صون وحماية الحقوق والحريات الأساسية المتساوية لكافة المواطنين والمجموعات، دون تمييز على أساس العرق، أو الدين، أو الثقافة، أو نوع الجنس، أو الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

وبصفتي رئيس الوزراء المؤقت في الإدارة الانتقالية في فيجي فإنني ملتزم ببناء فيجي الموحدة في إطار مجتمع متعدد الأعراق والثقافات، حيث يمكن لكافة الطوائف المختلفة أن تعيش معا في سلام ووثام وازدهار، وحيث تتحقق تطلعات الفيحيين والروتومان، إلى جانب ضمان مصالحهم العليا، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل التعليم والصحة لكافة الطوائف، باعتبارها أولوية، وبذلك سيتم تحسين نوعية الحياة، ومستويات المعيشة لكل شعبنا بصورة مستمرة.

إن فيجي تؤيد، وتثني على تقرير الإبراهيمي (A/55/305) بشأن حفظ السلام. لقد جاء هذا التقرير في حينه، وهو حافل بالأفكار التي لو نُفذت من شأنها أن تعزز قدرة الأمم المتحدة بشكل كبير على الاضطلاع بمهام حفظ السلام. وفيما يتعلق بمشاركة فيجي المستمرة في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام، يسعدني أن أؤكد ردنا الإيجابي على طلب الأمين العام زيادة أخرى في عدد قواتنا العاملة ضمن القوة المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان. وفي هذا السياق، أثنى على جهود كافة أولئك المعنيين بعملية السلام في الشرق الأوسط. ويجدوننا في فيجي ويطيد الأمل في أن تكسل المفاوضات بالنجاح في حل الخلافات القائمة منذ وقت بعيد وتحقيق سلام طويل الأمد في المنطقة.

لقد تشجعنا بشكل كبير في فيجي من جراء التطورات الإيجابية في شبه الجزيرة الكورية، وبتزايد التقارب بين الجنوب والشمال. وتعرب عن الأمل في أن تمتد نفس

بل والدفاع عنها، مما أدى إلى تقويض كامل للتضامن والشعور بالانتماء.

ولكن سكان العالم، الذين يعانون من ويلات الحرب، والفقر، والكوارث، ومختلف أشكال القمع، يتوقعون منا أن نعمل الآن.

فهل يمكننا أن نرقى إلى مستوى هذه التوقعات؟ أرجو ذلك، بل وأعتقد اعتقاداً راسخاً أنه يمكننا ذلك. ولم يعد هناك وقت للتقليل من أهمية كلمات التنمية، والأمن، والتعاون، والتضامن. ولا يمكننا بعد الآن أن نستغل ثقة كل هؤلاء الأفراد وصبرهم. وإذا كان التوصل إلى حل وسط وتوافق في الآراء لا يزال مستحيلاً على دبلوماسيينا، فسيكون ذلك من الأصعب بين الدول أو الكيانات في فرادى البلدان.

ومن المتوقع أن تتمكن الأمم المتحدة من إثبات قدرتها على سرعة التكيف، وعلى الاضطلاع بالإصلاح الداخلي، وبخاصة إصلاح مجلس الأمن. وعلى مجلس الأمن أن يصور الواقع اليوم، وليس كما كان قبل ٥٠ سنة. ولن يتمكن مجلس الأمن من التغلب على عجزه الحالي، الذي يستتر أحياناً وراء عبارات طنانة وإن كانت جوفاء، إلا إذا كان فعالاً واتسم بالصبغة التمثيلية الحقيقية. وإذا لم يتوفر علاج الآن وبعد مؤتمر قمة الألفية، فستخاطر الأمم المتحدة بفقدان مصداقيتها، وتخفيض تأثيرها على كثير من العمليات التي تشكل العالم الآن. وما يجول في خاطري هنا على وجه الخصوص هو تلك العمليات التي نضمنها في إطار تعبير "العولمة".

والعولمة لا تقتصر على النطاق المحلي. إنها تعصف بالعالم بقوة إعصار تتزايد سرعته بظهور اكتشافات جديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فالعولمة ظاهرة أكثر شمولاً من مجرد توحيد معايير تعليمات المرور، أو نظم

المتحدة طيلة العام، وبخاصة الدور الذي اضطلع به في التحضير لمؤتمر قمة الألفية.

وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لكي أرحب بانضمام توفالو إلى الأمم المتحدة، فهو تعبير آخر عن الطابع المنفتح والعالمي لهذه المنظمة.

جلب مؤتمر قمة الألفية أفكاراً شيقة ومثيرة للتفكير تتضمن الطاقة الضخمة الناجمة عن تجربة سكان العالم أجمع، التي أعربت عنها كلمات ممثلي الدول الأعضاء على أرفع مستوى. ومؤتمر القمة، وهو أكثر التجمعات تمثيلاً على الإطلاق، أتاح لنا فرصة فريدة لكي نجري استعراضاً متعدد الجوانب للتحديات التي يواجهها العالم على عتبة الألفية الجديدة. ونتائج مؤتمر القمة. وهي إيجابية على نحو غير متوقع، يجري تقديرها والموافقة عليها بصفة عامة. ومع ذلك، فإن تنفيذ الأحكام الـ ٣٢ لإعلان الألفية للأمم المتحدة، وكذلك قرار مجلس الأمن ١٣١٨ (٢٠٠٠) الذي لم يسبق له مثيل، لن يكون يسيراً، أو زهيد الثمن، أو سريع التحقيق.

واتسمت بداية التسعينات بالابتهاج والآمال العظيمة لمعالجة المشاكل طويلة الأجل المتعلقة بفترة الشيوعية في العالم وبدء انتشار الديمقراطية، والتأكيد على أهمية احترام حقوق الإنسان على الصعيد العالمي. وارتبطت بهذا التفاؤل توقعات كانت غير واقعية في بعض الأحوال.

وثبت أنه لا يمكن تحقيق هذه التوقعات في النصف الثاني من العقد. فالطبيعة الدقيقة لهذه المشاكل، وصعوبة إيجاد حلول دائمة، والأزمات الداخلية والخارجية كشفت بوضوح تام عن حدود وإمكانات المجتمع الدولي بما فيه الأمم المتحدة. وأدت خيبة الأمل والإحباط في بعض الأحيان إلى التأكيد على المصالح النفعية وغيرها من المصالح الخاصة،

كيفية تحقيق توصيات مؤتمر قمة الألفية على أساس الإيمان الراسخ بقدرات الأمم المتحدة.

ولن يكتمل أي إصلاح للأمم المتحدة دون إصلاح هيئتها الجوهرية، مجلس الأمن. فلا غنى عن دوره. ويجب أن تستجيب عملية صنع القرار، لا لتغيير في طبيعة أزمات اليوم فحسب، بل للشمول اللازم لحلها كذلك. ومن الأجزاء التي لا تتجزأ من هذه العملية زيادة القدرات الفعالة للأمانة العامة للأمم المتحدة بحيث تتصرف من خلال إعادة تنظيم إدارة عمليات حفظ السلام التابعة لها، والتعاون الأوثق والتنسيق الأقوى مع الهياكل الإقليمية. ويجب أن نبحت عن سبل لرد الفعل السريع، والفعال، والذي يحدث في أوانه.

لقد أعربت الجمهورية التشيكية عدة مرات عن النهج الذي تتخذه إزاء إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ونبرهن على ذلك من خلال مشاركتنا الفعالة، وبخاصة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية للجمعية العامة، وفيما يسمى بفريق الـ ١٠. وللأسف، لم تسفر المفاوضات الجارية حول إصلاح مجلس الأمن عن نتيجة، حيث شلتها إلى حد كبير المصالح الخاصة لدول عديدة.

يتعين أن ترى الألفية الجديدة في القريب العاجل مجلس أمن جديدا وموسعا وأكثر تمثيلا، ومن المفضل أن يضاف إليه خمسة مقاعد دائمة إضافية للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء وعدد قليل من المقاعد غير الدائمة. ويتعين علينا أن نهتم اهتماما كبيرا بالنداء الوارد في إعلان الألفية لزيادة تعزيز جهودنا في هذا الاتجاه. ويتعين في الألفية الجديدة، سواء من أجل البرامج أو من أجل حفظ السلام، أن يتوفر للأمم المتحدة نظام تمويل مستدام ومنصف. وفي هذا الصدد، نحن على استعداد للتعاون بنشاط في المناقشات بشأن إدخال تسويات على جدول الأنصبة المقررة للميزانية العادية ولميزانية حفظ السلام، على حد سواء. ونعرب عن

التلفاز، أو الاتجار بالموز. العولمة تتضمن التنمية، والأمن الإنساني، فضلا عن الفقر ومخاوف البشر. ولكنها تضم الفكر الإنساني كذلك. وإن لم تحتضن التضامن والعدالة الاجتماعية، فستواصل تقسيم العالم بين الراجحين والخاسرين، كما ذكر مؤخرا وزير خارجية ألمانيا جوشكا فيشر هنا من هذه المنصة. ويمكن للأمم المتحدة أن تساعد في هذه القضية. وإن أخفقت، ستجرى إاداتها لفقدان هذه الفرصة الحاسمة لاستعادة هيبة الأمم المتحدة بوصفها منظمة قادرة على معالجة معظم المشاكل العالمية الهامة. وعلينا أن نجد العزيمة السياسية والسبيل للاضطلاع بذلك.

وأود أن أتناول ببعض التفصيل موضوع حفظ السلام. وما ذكرته عن التفاؤل الكبير وما يتبعه من إحباط ينسحب على هذا المجال. وأؤمن بأن الحلول الدائمة للصراعات لا تكمن إلا في الوسائل السلمية والمفاوضات بين جميع الأطراف المعنية. ولا يزال حفظ السلام أداة رئيسية يستخدمها المجتمع الدولي في إرساء السلم والتعايش السلمي بين الدول.

ونرحب بالأولوية المعطاة لحفظ السلام في الأسبوع الماضي. فاجتماعات قمة الألفية، بالإضافة إلى تقرير السيد الإبراهيمي، تتيح فرصة فريدة لتدعيم قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بعمليات حفظ السلام. وتعهداتنا بتعزيز فعالية الأمم المتحدة في معالجة الصراعات في جميع مراحلها، ابتداء من منع نشوبها، إلى تسويتها، إلى بناء السلام بعد انتهاء الصراع، يجب أن تكون ملزمة للمجتمع الدولي من لحظة موافقته عليها في الأسبوع الماضي.

وبالتالي، فإن النوايا بعيدة المدى، ولكنها واقعية التي أعلنها في تاريخ مبكر من هذا الأسبوع ومن هذه المنصة الوزير فردين باسم الاتحاد الأوروبي، تنفق مع توقعاتنا بشأن

الجرائم المرتكبة. مجرموا الحرب قُدموا إلى المحاكمة هناك، ولكن لا يزال قادهم السياسيون والعسكريون أحرارا. بيد أن التطورات الأخيرة قد أظهرت أن القادة أنفسهم ليست لديهم حصانة من الولاية القضائية الدولية. ويظهر ذلك الاتجاه بأفضل صورته في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي الرامية إلى إنشاء محكمة جنائية دولية، صوتت من أجل إنشائها معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في روما في عام ١٩٩٨.

إن إنشاء محكمة جنائية دولية عاملة، مؤسسة تستطيع أن تقوم بدور هام لإبراز مبدأ العدالة في العلاقات الدولية وبناء نظام فعال بصورة متزايدة، من أجل حماية حقوق الإنسان، من أولويات السياسة الخارجية التشيكية في ميدان القانون الدولي. وتتخذ الجمهورية التشيكية جميع الخطوات الضرورية كي يتسنى لها أن تصادق على قانون روما الأساسي في أسرع وقت ممكن.

وترتبط التطورات الجارية في القانون الدولي بصورة مباشرة بموضوع حقوق الإنسان. وأعتقد أن التزام الأمم المتحدة بحق كل فرد في التمتع بحياة كريمة في سلام ينبغي أن يصبح محط اهتمام كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. والعملية الطويلة والمؤلمة في كثير من الأحيان المتمثلة في إحراز تقدم في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الدولي، والتي شهدت منذ البداية تجربة رهيبية في المحرقة، أسفرت عن مفهوم حقوق الإنسان العالمي. وتقوم الأمم المتحدة بدور رئيسي في تنفيذ ذلك المفهوم. غير أنني أعتقد أن من الخطأ استخدام فهمنا المعاصر لحقوق الإنسان حينما نتأمل في أحداث الماضي البعيد. ففي العقد الماضي، أظهر المجتمع الدولي عزمه على عدم قبول إساءات حقوق الإنسان كما أظهر استعدادة للدفاع عن مبدأ سلامة الإنسان، على حد سواء، حتى وإن كان ذلك سببا لإلحاق الضرر بمفهوم السيادة الوطنية الراسخ جيدا. وقبول حدود للسيادة المطلقة

تقديرنا للبلدان التي أعلنت استعدادها لتحمل مسؤولية مالية إضافية وذلك بنقلها تطوعا من المجموعة جيم إلى المجموعة باء في جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام.

لقد ألزمت الجمهورية التشيكية نفسها تطوعا بالبقاء في المجموعة باء، ولكن ذلك لا يعد حلا للمشكلة. وتمس الحاجة إلى وضع جدول أنصبة جديد. بيد أن المفاوضات بشأن جدول كهذا ينبغي ألا تقع في دوامة من المناقشات لا نهاية لها بشأن ديون الماضي التي لم تسدد بعد. وينبغي تسديد كافة المتأخرات قبل اعتماد جدول أنصبة جديد، من المأمول أن يكون أكثر انصافا.

الذكرى السنوية التي نحتفل بها في هذا العام هي ذكرى المذبحة المأساوية في سيربينشيا اليوسنية مما يجلي على الكلام عن قضية جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. هدف المجتمع الدولي يرمي إلى تحقيق السلام، ولكن السلام الدائم يتطلب إقرار العدل. وفي هذا السياق، تتسم المحكمة الجنائية الدولية التي أنشأها مجلس الأمن بأهمية قصوى. وإضافة إلى معاقبة المذنبين، تقوم هذه المحاكم الدولية بعمل يتسم بأهمية قصوى وهو: إثبات الذنب الشخصي في القضايا الجنائية، ومن ثم، رفض فكرة الذنب الجماعي. تتسم المحاكم بالأهمية أيضا بوصفها عاملا رادعا للذين تسول لهم أنفسهم التفكير في طريقة سهلة للحصول على السلطة على أجساد الأبرياء. ولذلك تعرب الجمهورية التشيكية عن تقديرها البالغ للعمل الذي تقوم به المحكمتان الجنائيتان الدوليتان للتحقيق في الجرائم المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة ورواندا وتويزد إنشاء هيئة مماثلة لمعاقبة الجرائم المرتكبة في كمبوديا وسيراليون.

المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة زادت أنشطتها خلال السنة الماضية، مما أسفر عن إحضار إلى لاهاي مجرمي الحرب الذين يتحملون مسؤولية أكبر عن

الجزءات الاقتصادية الشاملة، سواء أعلنت بصورة إفرادية أو متعددة الأطراف، لم تحقق أهدافها.

ومن الصعوبة احتمال أن ينتفض شعب ضعيف التغذية ومعزول ومريض ضد الصفوة الحاكمة التي لن تسمح على الإطلاق لتتأجج الجزاءات بأن تؤثر عليها أو على مؤيديها المخلصين. والنتيجة هي أن تغييرا في سلوك الحكام أمر حدوثه أقل احتمالا.

إن تزايد العولمة والترابط الاقتصادي والإعلامي في العالم بأسره يحدثان تغييرا في الظروف التي تؤثر على فعالية الجزاءات. ولذلك تفضل الجمهورية التشيكية استخدام "الجزاءات الذكية" المستهدفة ضد الممثلين الرئيسيين لأي دولة ترفض مراعاة القانون الدولي. وأرى، أن الجزاءات من هذا القبيل يجب أن تشتمل على فرض حظر على إصدار تأشيرات الدخول وتجميد الأصول في الخارج. وأعتقد أن من المفيد بصفة خاصة ومن المناسب لو تضمن أيضا النظر في قضية حفظ السلام مسألة الجزاءات. وتعتقد الجمهورية التشيكية بأن هجعا ماثلا - وبالتحديد، تعيين فريق من الخبراء بشأن هذا الموضوع وإجراء مناقشة فيما بعد لتقرير بعده ذلك الفريق - سوف يفيد بدرجة كبيرة في تحسين جهودنا الجماعية لتحقيق السلام والأمن وذلك بمعاينة مرتكبي الجرائم لا الضحايا.

واسمحوا لي أن أتطرق إلى الكيفية التي تنظر فيها الجمهورية التشيكية إلى بعض من أهم المسائل السياسية الدولية.

ونعتقد أن قيام أي حكومة بتعزيز قدراتها الدفاعية للحماية من أي هجوم محتمل هو خطوة مشروعة تماما. إلا أنه في حالة نظام الدفاع الوطني باستخدام القذائف، فإننا نتحدث عن مفهوم تدور حوله تساؤلات عديدة. وفي رأينا

من أجل حقوق الإنسان مسألة مبدأ سياسي ومسألة أخلاقية تشكل أساسا لقيم الأمم المتحدة. وكما قلت هنا في السنة الماضية، فإننا نفضل، إذا خالفت أية إجراءات سيادة الدول الأعضاء، تصبح تلك الإجراءات شرعية بولاية صحيحة من الأمم المتحدة. حقوق الإنسان ليست عملية مكتملة؛ إنها لا تزال آخذة في التطور. غير أنه ينبغي علينا ألا نحكم على التاريخ بمعايير الوقت الحاضر.

حماية حقوق الإنسان أحد المبادئ الأساسية للسياسات الخارجية التشيكية. وبمقارنة ميثاق حقوق الإنسان مع ميثاق دولية أخرى، تتمتع ميثاق حقوق الإنسان بمركز يتسم بالامتياز في القانون التشيكي. ويسرني أن الجمهورية التشيكية قد انضمت خلال قمة الألفية إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المعني بمشاركة الأطفال في الصراعات المسلحة. وينبغي بذل الجهود الواجبة لاستكمال بروتوكول معني باتفاقية مناهضة التعذيب. وساهمت الجمهورية التشيكية أيضا مساهمة نشطة في إعداد إعلان بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان. وأعتقد أن القرار الذي أصدرته لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان في هذه السنة بشأن تعيين مقرر خاص للأمين العام معني بحقوق الإنسان من شأنه أن يساعد في الاهتمام بالآلية التي نحتاج إليها لتنفيذ الإعلان.

وآخر قضية من القضايا العامة التي أود أن أوجه الانتباه إليها هي قضية الجزاءات. لا أعني بذلك فرض الحظر على الأسلحة. وتعتبر الجمهورية التشيكية تلك الجزاءات أدوات قادرة على تقليل حدة الصراع، وتدعمها وتلتزم بها دون تحفظ. غير أن هناك مشكلة تكمن في فعالية أثر الجزاءات الاقتصادية الشاملة. لقد أثبتت لنا بقوة السنوات العشر الماضية أن الجزاءات المفروضة على كوبا والعراق ويوغوسلافيا، وذلك للاستشهاد بثلاثة أمثلة فقط، أن

تحقيق السلام والاستقرار المنشودين بشدة في الشرق الأوسط. وتؤيد الجمهورية التشيكية إقامة دولة فلسطين المستقلة، ولكنها تفضل أن تظهر هذه الدولة في جو من التأييد العام الذي يتمتع بتوافق آراء جميع المعنيين. ولهذا، فإننا نرى أن قرار المجلس الوطني الفلسطيني بتأجيل اتخاذ هذه الخطوة لمدة شهرين يتيح فسحة زمنية لإجراء المزيد من المداولات. ونتمنى أن تكون تلك المداولات مثمرة وناجحة في نتائجها، رغم أننا نعي تماما أنه حتى مع توفر الإرادة السياسية الطيبة لدى كلا الجانبين، فإن القضايا المطروحة شائكة، ومشحونة بالمشاعر المتأججة ومثقلة بأعباء الماضي.

وفي العام الماضي، أعلنت من على هذه المنصة أن كوسوفو ستكون مرجعا لقياس مدى النجاح الذي حققته المؤسسات الدولية. وقلت أيضا إن كوسوفو تمر بفترة يتعين فيها الدفاع عن السلام - أي أنها فترة يكون من الضروري فيها تحقيق الاستقرار السياسي، ونشر الديمقراطية، والتثبيت الاقتصادي، والتطوير التدريجي للمنطقة.

ويمكننا أن نشعر بالفخر لما حققته قوة كوسوفو وإدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو في المساعدة على عودة الألبانيين الذين كانت القوات الصربية قد طردتهم من ديارهم.

إلا أنه بغض النظر عن هذه الجهود الهائلة، لا يمكننا أن نكون راضين تماما عن التطورات التي تجري في كوسوفو. والواقع أن بعض أهداف القرار ذي الصلة لم تتحقق. والتطورات الإيجابية التي شهدناها حتى الآن في كوسوفو تتعلق معظمها بفئة عرقية واحدة؛ فلا تزال الفئة الأخرى تعيش في ظل تهديد أمني. وما زال هناك شوط طويل جدا يتعين قطعه قبل أن يسود في المنطقة أسلوب الحياة الديمقراطية متعددة الأعراق ومتعددة الثقافات.

أن الأمن بمفهومه اليوم يكون شاملا ومتكاملا، ولا يمكن تعزيزه على نحو يضر الشركاء الآخرين.

وترى الجمهورية التشيكية أن الطريق إلى عالم أكثر أمانا يكمن أساسا في مواصلة عملية نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. ونحن نؤيد الرأي القائل بأن زيادة تكثيف عملية نزع السلاح ستؤدي إلى تحقيق وفورات في الأموال التي تنفق على الأسلحة. ومن شأن استخدام هذه الوفورات في الأغراض السلمية أن يزيد من قدرة المجتمع الدولي على التصدي للتحديات الملحة مثل تزايد اتساع الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، ومعالجة الصراعات العرقية والدينية، والمحافظة على البيئة وما إلى ذلك. وأود أن أؤكد للجمعية العامة أن الجهود الرامية إلى تجديد الزخم لعملية نزع السلاح ستظل تحظى بدعم الجمهورية التشيكية الذي لا لبس فيه.

لذلك ترحب الجمهورية التشيكية بقرار الرئيس كلينتون بأن يترك مهمة اتخاذ القرار بشأن نظام الدفاع الوطني باستخدام القذائف للرئيس الجديد.

وتراقب الجمهورية التشيكية عن كثب الحالة في الشرق الأوسط، بوصفها مؤيدا تقليديا ونشطا لعملية السلام التي أرساها قرارا لمجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام. وتعارض الجمهورية التشيكية بشدة استغلال التطورات التي حدثت بعد قمة كامب دافيد للهجوم على عملية السلام برمتها وكذلك على النتائج الإيجابية التي تحققت حتى الآن في المفاوضات بين إسرائيل والمجلس الوطني الفلسطيني. كما ترفض الجمهورية التشيكية رفضا قاطعا إساءة استخدام هذه الحالة للقيام بأعمال عنف لن تفضي إلا إلى معاناة لا ضرورة لها وإلى المزيد من الضحايا. وليس هذا هو السبيل الذي يؤدي إلى

السيد غاتي (سان مارينو) (تكلم بالإيطالية وقدم الوفد نصا بالانكليزية): اسمحو لي في البداية أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين. وأود أيضا أن أعرب عن تهنئة خالصة جدا للأمين العام على تقريره الشامل. والمفصل الذي أبرز أهم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين.

لقد كانت هذه الوثيقة الهامة مصدر إلهام لرؤساء الدول أو الحكومات في قمة الألفية التي اختتمت أعمالها توالي التي أعربوا فيها عن التزامهم وتصميمهم الجماعي على أن يعتمدوا سياسات تؤيد عملية العولمة وتفيد سكان العالم بأسره.

إن التعاون الدولي فيما بين الحكومات سيمهد السبيل لإقامة نظام متكامل بشكل متزايد تشترك فيه حتما جميع الدول، مما يقرب كل شعوب العالم من بعضها البعض. وترى سان مارينو أن عملة العولمة التي يزداد تميمها وطبيعتها القانونية والأخلاقية والثقافية ويحظى فيها التضامن باهتمام رئيسي هي شرط لازم لا بد منه لتحقيق العولمة الاقتصادية الحقيقية.

وتعرب جمهورية سان مارينو التي أمثلها عن اقتناعها التام بأن من مسؤولية جميع بلدان العالم ضمان تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومعالجة الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين، وإنه ينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أساسي في صوغ شكل مستقبلنا المشترك.

وإزاء هذه الخلفية، يتعين إعادة بحث قضية أقل البلدان نموا التي تنوء بعبء الديون الخارجية الثقيل، انطلاقا من الاقتناع بأن الإعفاء من الديون ينبغي أن يشكل جزءا لا يتجزأ من الإسهام الذي يقدمه المجتمع الدولي للتنمية في سائر أنحاء العالم.

وتمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ينبغي أن تظل أهدافنا تتمثل في إمكانية عودة الفئات العرقية غير الألبانية على أساس دائم، وإقامة مجتمع ديمقراطي تعددي ومتعدد الأعراق، مهما كان تحقيق هذا الهدف قد يبدو أمرا بعيد المنال اليوم. وسيكون التخلي عن هذا الهدف بمثابة تسليم من المجتمع الدولي بالهزيمة.

وهناك بعض الملامح السلبية في التطورات الجارية في كوسوفو تعوق أيضا فرص نشر الديمقراطية في صربيا. وهذه الملامح السلبية تقوم باستغلالها لمصلحتها تلك القوى الموجودة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وصربيا، التي تبني حملاتها الانتخابية على كره الأجانب، وعلى استمرار العزلة السياسية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وصربيا، وعلى استمرار الجزاءات.

وفي رأينا أن الوقت قد حان للنظر بشكل جاد في اتخاذ خطوات أخرى في كوسوفو، بما في ذلك خطوات تتخذ على صعيد مجلس الأمن. لقد اتخذ المجلس بالفعل الخطوات الأولى في هذا الاتجاه، إلا أنه من الحتمي أن يعود سريعا لمناقشة قضية كوسوفو. وبالطبع هناك أمور كثيرة ستوقف على نتائج الانتخابات المقبلة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

إن العالم خارج أبواب هذه القاعة يتغير بسرعة. وسوف يعيش أولادنا ويعملون في بيئة ليس لنا إلا أن نخمن ما سيكون عليه شكلها. ومسؤوليتنا الجماعية أن نفعل كل ما في وسعنا حتى نضمن لعالمنا أن ينعم بالسلم والرخاء والتضامن والتسامح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد غرييل غاتي وزير الخارجية والشؤون السياسية في سان مارينو.

إن سان مارينو إذ تدرك جيدا أن المساواة القانونية بين الرجل والمرأة قد أصبحت شاغلا أساسيا، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، ترحب بالنتائج التي توصل إليها مؤتمر بيجين لعام ١٩٩٥، وكذلك بنتائج الدورة الاستثنائية لمتابعة المؤتمر التي عقدت في نيويورك في حزيران/يونيه الماضي.

لقد أدت الثورة التكنولوجية، وهي من بين أهم الثورات التي حدثت في العقود الماضية، إلى حدوث تغييرات جذرية في العلاقات الدولية. ونأمل جميعا أن يتزايد استعمال تكنولوجيا المعلومات وشبكة الإنترنت في أفقر البلدان كأداتين للتنمية الاقتصادية والثقافية. وفي هذا السياق أود أن أكرر التأكيد على التزام بلدي واستعداده للمشاركة في أحدث مشروعات الأمم المتحدة التي تستهدف الحد من الأمية من خلال علوم الحاسوب والنهوض بمعرفة التكنولوجيات الجديدة واستخدامها في البلدان النامية. وهذه الطريقة تفيد التكنولوجيات الجديدة الجميع، بدلا من أن تؤدي إلى توسيع الفجوة التي تفصل بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة.

وبهذه الروح، يتحمل المجتمع الدولي بأسره واجب الإسهام في توطيد دعائم الديمقراطية في أفريقيا ومساعدة أهلها في نضالهم من أجل تحقيق السلم الدائم والقضاء على الفقر وتحقيق تنمية اجتماعية عادلة ومستدامة، تحت إشراف الأمم المتحدة.

إن المجتمع الدولي بأسره يتحمل التزاما أخلاقيا ومدنيا بإلغاء الصراعات التي تعصف بالبلدان الأفريقية ومواجهة انعدام الاستقرار المتنامي الناجم عن الانقسامات العرقية والإقليمية في بعض هذه الدول والمناطق. والواقع أنه إذا أريد التوصل إلى تحقيق السلام الدولي، فإنه يتعين ضمان حق كل فرد في العيش في سلم وأمن.

ونظرا لأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كثير من البلدان تجري إعاقته على نحو يتعذر إصلاحه بسبب مشكلات الديون؛ فإن التضامن الدولي ضرورة حتمية للجميع، لأن حقوق الإنسان وكرامته لا يجب انتهاكهما باسم قوانين السوق.

ومن غير المقبول أن يظل نصف سكان العالم يعيشون في فقر مدقع عند فجر الألفية الثالثة، وعلى دخل لا يكاد يصل إلى دولارين في اليوم. ويعد عدم الاكتراث بهذه المشكلة وصمة عار في جبين الإنسانية جمعاء، لأننا جميعا ندرك جيدا أن الفقر عادة ما يتسبب في الصراعات المحلية والدولية ويؤدي إلى الاستغلال والتخلف.

وإزاء هذه الخلفية القائمة التي تتسم بالتناقضات الفظيعة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز جهوده على حماية الأكثر ضعفا، الذين يتحملون العبء الأثقل، كما يجب أن يولي اهتماما خاصا للمرأة والطفل، وهما الضحيتان الأساسيتان للفقر والعنف والاستغلال.

وانطلاقا من الاقتناع القائل بأن التعاون القانوني على المستوى الدولي، أمر حاسم لحماية حقوق الطفل، كانت سان مارينو أول بلد يوقع، هذا العام، على البروتوكول الاختياري المتعلق باستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية. وكانت البلد الثاني الذي يوقع على البروتوكول الاختياري المتعلق باشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة. وتعمل الجمهورية بنشاط في الإعداد للاشتراك في الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، لاستعراض التقدم المحرز في العقد الماضي بشأن حماية الطفل. وفي هذه المناسبة، يرسى المجتمع الدولي الأسس لضمان تمتع الطفل بمركزه القانوني بشكل تام.

إلى عالم أفضل، فإننا نستمد أملنا من قيمنا الديمقراطية؛ وطاقتنا من دينامية مجتمعاتنا؛ وقوتنا من التضامن العالمي والمشاركة في المسؤولية.

واليوم، ما من تحد يواجهها أكبر من منع نشوب الصراعات وتحقيق السلام. والفظائع التي شهدناها في أوروبا، والشرق الأقصى وأفريقيا أثناء العقد الماضي تفرض علينا الإحساس بالحاجة الملحة إلى استحداث آليات واستراتيجيات فعالة لمنع الصراعات. وقد فصل الأمين العام في تقريره عن الألفية، الوسائل الكفيلة باتقاء الصراعات. وإذا اعتمدت هذه التوصيات ونفذت، فإنها ستوفر ما هو مطلوب من قدرة ومصداقية.

وتركيا بوصفها عضوا في المجتمع الدولي المتعاضم النشاط، وبتوفيرها الوحدات المدنية والعسكرية لجهود حفظ السلام في مختلف المواقع، من جنوب شرقي أوروبا إلى تيمور الشرقية، ستعمل على تعزيز جهود الأمم المتحدة الرامية لاتقاء الصراعات. ونظرا لأن عمليات حفظ السلام قد أصبحت جوهر عمل الأمم المتحدة، فإننا نستشعر الحاجة الملحة إلى إيجاد قاعدة مالية أمتن. ولذا تؤيد تركيا استعراض الأنصبة المقررة لقسمة نفقات عمليات حفظ السلام. ونأمل أن تؤدي هذه المناقشات إلى إعادة تخطيط الجدول على نحو أكثر إنصافا.

إن العولمة التي تتزايد بسرعة في العالم توفر لتركيا، التي تقع في قلب آسيا وأوروبا، بيئة مناسبة كحلقة وصل بين أمم وحضارات متعددة.

ثمة مهمة أخرى لها أولوية وهي ضمان السلم والاستقرار في البلقان. إن ميثاق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا الذي تشارك فيه تركيا بدور نشط يوفر إطارا سليما للتعاون والتنمية في المنطقة. ومع ذلك لا يزال هدفنا التنفيذ الكامل لاتفاقات دايتون - باريس في البوسنة والهرسك

إن أعمال الإبادة الجماعية العديدة والوحشية التي شهدتها القرن العشرين المجتمع الدولي في الآونة الأخيرة قد حملت على إنشاء محكمة جنائية دولية بهدف منع مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية من الإفلات من العقاب. وتأمل سان مارينو، التي كانت أول بلد أوروبي يصادق على نظام المحكمة الأساسي، أن تضيف البرلمان الأخرى صكوك التصديق إلى البرلمان الـ ١٩ التي أودعت بالفعل صكوك تصديقها، حتى يمكن الوصول إلى العدد الأدنى الذي يمكن بمقتضاه تشغيل المحكمة لكي تصبح سلطة قضائية وأخلاقية.

وأود، باسم بلدي أن أشكر الأمين العام لأنه جعل المنظمة أكثر كفاءة وحدثا من خلال سلسلة من الإصلاحات. أما فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، فإن الدول الأعضاء لن تتمكن من اتخاذ أي قرار في غياب الاتفاق العام. وسمحوا لي في هذا الصدد، أن أعرب عن أمني الصادق في إجراء إصلاح شامل وديمقراطي وعادل لمجلس الأمن.

وفي بداية ألفية جديدة يكون أملنا المشترك هو توطيد دعائم حكم أكثر كفاءة وتمثيلا على المستوى الدولي، وتضييق الهوة التي تفصل بين من يملكون ومن لا يملكون. ولأن العولمة عملية لا يمكن عكس اتجاهها، لذلك فإننا نعتمد على سلطة وقدرة هذه المؤسسة، التي نؤمن بها والتي نناضل لتعزيزها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد إسماعيل جيم، وزير خارجية تركيا.

السيد جيم (تركيا) (تكلم بالانكليزية): تأتي مداولاتنا في أعقاب الإعلان التاريخي الذي اعتمدتوا في قمة الألفية. ونحن نتطلع اليوم إلى المستقبل بثقة أكبر. والتزامنا بالمبادئ المكرسة في الميثاق لم يضعف. وحماسنا لتحويل أهداف منظمنا إلى حقائق صلبة ما زال متوهجا. وفي سعينا

باستثمارات مشتركة. وقد وقعت مذكرة تفاهم لمشروع خط أنابيب مشترك بين تركيا واليونان والاتحاد الأوروبي لنقل الطاقة من آسيا الوسطى والقوقاز إلى أوروبا الغربية.

هذه التطورات الإيجابية كلها تبين مرة أخرى أن شعبي تركيا واليونان لا يميلان إلى المواجهة بل إلى التعاون والصدقة. كما أن شعبي البلدين لم يتجاوزا فحسب ما فعله رجال السياسة فيهما، ولكنهما أقاما حاجزا كبيرا ضد أي اتجاه للعودة إلى الخلف. إن التقارب بين شعبينا يمثل أفضل ضمان ضد نزعات بعض السياسيين الذين يسعون بين الحين والآخر إلى المواجهة التي كانت تحدث في الماضي.

يتركز اهتمام تركيا أيضا على التطورات في جنوب القوقاز وفي آسيا الوسطى. والصلات التاريخية والثقافية واللغوية التي تربط بين بلدان تلك المناطق تعتبر مصدر قوة رئيسية في جهودنا المشتركة لانتقال شعوبنا صوب مستويات أعلى من الأمن والازدهار. ومع ذلك فإن الأنشطة الإرهابية الأخيرة تفرض تهديدا خطيرا على السلم والأمن في بلدان آسيا الوسطى وتشغلنا على نحو كبير. ونحن نسعى الآن إلى إيجاد السبل التي تمكننا من تقديم أفضل المساعدة لهذه البلدان في كفاحها ضد الإرهاب.

وتبين الأحداث الأخيرة مرة أخرى أنه يتعين علينا أن نعمل بصورة جماعية لمكافحة الإرهاب الدولي. إننا نشيد بجهود الأمم المتحدة لتعزيز الإطار القانوني في مكافحة الإرهاب ونحث الجمعية العامة على أن تبقى المسألة قيد الاهتمام في جداول أعمالها.

إن التطورات في أفغانستان مصدر قلق بالغ لأن لها أثر مباشر على الاستقرار في منطقة ضخمة. بما في ذلك آسيا الوسطى. وفي جنوب القوقاز لم يتحقق السلم بعد بين أذربيجان وأرمينيا. والمجتمع الدولي ملتزم بالإسهام في إنهاء احتلال أرمينيا لأجزاء من أذربيجان. ومن ناحية أخرى

وينبغي أن نحافظ على البوسنة والهرسك كدولة مستقلة ذات سيادة متعددة الأعراق والثقافات. وستواصل تركيا الإسهام على نحو ثنائي، ومن خلال المساعي المتعددة الأطراف، في جهود التعمير وبناء الدولة في البوسنة والهرسك.

وفي كوسوفو، تمكنت الأمم المتحدة من وضع ترتيبات تمكن السكان من تصريف شؤون حياتهم اليومية ولكن حالة العنف العرقي القائمة لا تبعث على الأمل في مستقبل واعد. لقد وضعت بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو قواعد جديدة لإدارة كوسوفو. وتطلع بصفة خاصة إلى الاعتراف الكامل بالحقوق الثابتة للطائفة التركية في كوسوفو. ونرجو أن تصحح قريبا أوجه القصور في هذا الصدد بما يسمح بتمثيل الهيكل المتعدد الأعراق والثقافات في كوسوفو في المؤسسات والإدارات الحكومية على النحو المناسب.

وإذ أنتقل إلى تطور إيجابي آخر، عليّ أن أشير إلى أن الاتجاه البناء في علاقاتنا مع اليونان، والذي أشرت إليه في بياني أمام الجمعية العامة في العام الماضي، لا يزال مستمرا. فقد وقعنا خلال ذلك العام تسعة اتفاقات للتعاون في مختلف المجالات تتراوح من الاقتصاد إلى الثقافة وفي هذا السياق فإن التقارب الذي شرعنا فيه بين تركيا واليونان، يحقق بالفعل نتائج إيجابية.

إن إعادة الاكتشاف المتبادل فيما بين شعبي تركيا واليونان، وتحقيق المصالحة فيما بينهما وفرا الدينامية الرئيسية لهذا التقارب حيث يتم يوميا تقريبا تبادل للزيارات عبر بحر إيجه أو ثراس، فيما بين السياسيين والعمد ورجال الأعمال ونقابات العمال والفنانين والكتاب والرياضيين ومجموعات الطلاب. وتزدهر التجارة بين البلدين. ويلاحظ حدوث فورة لم يسبق لها مثيل في الأنشطة عبر سواحل بحر إيجه وفي ثراس. كذلك تزداد السياحة الثنائية ويجري الاضطلاع

على حد سواء وتتمتع بثقتهم. وقد حفز ذلك الأطراف على التماس مساهماتنا في الأسابيع الأخيرة لتيسير تفاهم أفضل وثقة أكبر فيما بينهما. وستواصل تركيا جهودها ما دامت تشعر بفائدة هذه الجهود.

أود أيضا أن أؤكد أن انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان في إطار قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) خطوة في الاتجاه السليم. ونأمل في أن تستأنف قريبا المفاوضات على المسارين الإسرائيلي - السوري، والإسرائيلي - اللبناني وأن تصل المفاوضات إلى حل مقبول على نحو متبادل.

وإذ نجدد بمزيد من التصميم والقوة التزامنا باحترام المبادئ الواردة في الميثاق، ينبغي أن نتجنب بالمثل الوقوع أسرى لنهج غير مستندة إلى الواقع. وعلى غرار ذلك، فإن الجهود التي تبذل لفرض حلول لا تأخذ بعين الاعتبار الحقائق كما هي على أرض الواقع مصيرها الفشل.

وتمشيا مع هذا المنطق الأساسي نفسه، يجب أن تتفق تسوية مسألة قبرص مع الوقائع القائمة في هذه الجزيرة. وإنعاشا للذاكرة حول هذا الموضوع بالذات، الذي تشوّهه بعض المراكز القوية أحيانا في نظر الرأي العام، أود أن أوجز خلفيته التاريخية. لقد أصبحت قبرص مشكلة دولية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣، حين قوض القبارصة اليونانيون باستخدام القوة الجمهورية التركية اليونانية المشتركة، وأقيم نظام حكم غير دستوري على حساب القبارصة الأتراك. ونشأت الحالة الراهنة في قبرص بعد الانقلاب الذي دبره في عام ١٩٧٤ نيكوس سامبسون، قائد الانقلاب، الذي كان يعمل بالتنسيق مع طغمة العقلاء الحاكمة في اليونان. وقتل هذا الانقلاب كثيرا من القبارصة اليونانيين أيضا. وأسقط الانقلاب الأسقف مكاريوس وأجبره على الفرار من البلد. ونشر القائمون به الرعب على نطاق واسع ومن ثم انتقلوا إلى تحويل القبارصة الأتراك إلى

لا يزال الاستقرار في جورجيا هدف من أهدافنا. لقد قدمنا فكرة وضع اتفاق استقرار للقوقاز وتتابع مبادرتنا. ولا بد من توفر وعي متزايد بين بلدان المنطقة حول الفوائد الواسعة المدى للتعاون الإقليمي.

وهنا أود أيضا أن أؤكد على أن محاولات تسوية الأمم الأخرى أو استخلاص العدا من التاريخ لن تخدم هدفا نافعاً. وليس من حق أي أمة في العالم أن تستخدم التاريخ أو أن تشوّهه بغية تحقيق هوية معينة، وينبغي أن يترك البحث التاريخي للدارسين. وفي هذا العصر نتوقع من جميع الأمم أن تركز جهودها على التعاون معا من أجل خير شعوبها.

لقد وصلت عملية السلم في الشرق الأوسط إلى مرحلة حاسمة. وتؤكد تركيا دائما أهمية التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة على أساس الشرعية الدولية. وفي إطار قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

ولا تزال القضية الفلسطينية هي لب الصراع العربي الإسرائيلي. ومن ناحية أخرى ثبت مرة أخرى خلال المفاوضات أن القدس هي العنصر الحاسم في تحقيق السلم بين الفلسطينيين والإسرائيليين. لقد أحرز تقدم في قمة كامب ديفيد وكانت هذه القمة المناسبة الأولى التي جرت فيها مناقشة صريحة لجميع المسائل بما في ذلك أكثر المسائل حساسية. وأسعدنا أن نرى أن الطرفين يرغبان في مواصلة المفاوضات واستكشاف جميع الإمكانيات. إننا نشجع الأطراف على أن تواصل الاشتراك في هذه المفاوضات حتى لا تضيع هذه الفرصة التاريخية.

إن تركيا اكتسبت خلال القرون خيرة فيما يتعلق بالمنطقة على اتساعها، وبمشكلات تلك المنطقة. وترتبطنا بشعوب المنطقة صلات تاريخية وأخلاقية وثقافية عميقة. وترتبط تركيا علاقات طيبة بالجانبين الإسرائيلي والفلسطيني

أما إذا أريدت بإخلاء تسوية مقبولة لكلا الطرفين، فالنموذج واضح تماما، بالاستناد إلى الحقائق الواقعة في قبرص، وهو إقامة اتحاد كونفيدرالي مؤلف من دولتين. أما في هذا النموذج، فيحيل الكيانان المستقلان، بحكم التوصل إلى اتفاق فيما بينهما، بعضا من وظائفهما إلى الهيئات الاتحادية. وهكذا تتم المحافظة على كل من التكامل والتنوع النابعين من واقع الجزيرة. ولا يمكن التوصل إلى تسوية مقبولة لكلا الطرفين في قبرص عن طريق الأوصاف الرومانسية بل عن طريق عمليات التقييم الواقعية. ومن ثم فإن تعريف تقسيم قبرص بأنه "السور الأخير في أوروبا" قد يكون له وقع طريف ولكن الدلالات الجانبية التي يثيرها والمقابلة التي يستخلصها مخطئتان تماما. فأولا وقبل كل شيء، الخط الذي يعرف بأنه "سور" لم ترسمه تركيا. بل رسمت هذا الخط قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٦٣ لكي تحمي القبارصة الأتراك من هجوم القبارصة اليونانيين. وهذا هو العام الذي وضع القبارصة اليونانيون أيديهم فيه بطريقة غير شرعية على جهاز الدولة وقاموا بشن الاعتداءات العنيفة على القبارصة الأتراك.

والإشارة إلى بعض الترتيبات التي أجزتها الجمهورية التركية لقبرص الشمالية على أرضها، التي تتمتع بالسيادة فيها، على أنها عمل لتعزيز الحواجز القائمة إشارة ليست في محلها. فلنكني "تسقط الأسوار" في قبرص يجب أن يتحرر الجانب القبرصي اليوناني أولا من عقلية الحالية. وتركيا تحبذ التوصل إلى تسوية قادرة على البقاء لمسألة قبرص. وهي تؤيد اقتراح الرئيس دنكناش بشأن الاتحاد الكونفيدرالي، كما تؤيد المحادثات عن قرب التي بادر بها الأمين العام.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقدير حكومتي للجهود التي يبذلها الأمين العام فضلا عن مستشاره الخاص المعني بقبرص، السيد دي سوتو.

رعايا لقبرص يونانية مصممة بحيث تشكل جزءا لا يتجزأ من اليونان الرئيسية.

وقامت تركيا، بوصفها إحدى القوى الضامنة بحكم اتفاقي لندن وزيوريخ، بالتدخل لإنهاء المذابح المستمرة وبقاء ارتكاب فظائع ماثلة لها في المستقبل. وتفادت تركيا بالتالي حدوث عملية تطهير عرقي في الجزيرة وحبست القبارصة الأتراك المصير المأساوي الذي لقيه فيما بعد مسلمو كوسوفو ومسلمو البوسنة. لذلك فإن من التشويه الجسيم للتاريخ أن يعد التدخل التركي بمثابة احتلال. فهو يرمز على العكس من ذلك لتحرير زهاء ٢٠٠ ٠٠٠ من القبارصة الأتراك. وبفضل التدخل التركي لم يفشل الانقلاب في قبرص فحسب، بل أهدرت أيضا الطغمة العسكرية الحاكمة، وعادت الديمقراطية إلى اليونان.

وقد ساد السلام والأمن في ربوع الجزيرة منذ عام ١٩٧٤. إذ يعيش القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيون في الجزيرة كدولتين مستقلتين، أو ديمقراطيتين عاملتين، تمثلان شعبين متميزين. وقد أحرز القبارصة الأتراك قدرا كبيرا من التقدم الاقتصادي على الرغم من فرض حظر اقتصادي لا يرحم عليهم من قبل القبارصة اليونانيين.

وقد نصت الأمم المتحدة على قيام كلا الطرفين من خلال استفتاءين منفصلين بإقرار تسوية شاملة تكون مقبولة لكليهما على السواء. وفي حالة رفض أحد الطرفين التسوية في الاستفتاء الذي يجريه، يصبح الحل المقترح كأن لم يكن. لذلك فإن من المرفوض تماما قيام منظمة دولية، أو أي تجمع آخر، بفرض حل خاص به على الطرفين المعنيين. وفي هذا الإطار تشكل عضوية "قبرص" في الاتحاد الأوروبي، الذي لا تتمتع تركيا بالعضوية الكاملة فيه، تحالفا غير مباشر ومخالفة لأحكام اتفاقي لندن وزيوريخ.

الآثار السلبية للجزاءات على الأبرياء، وخاصة الأطفال والنساء والمسنين، إلا في أضيق الحدود.

وبعد انتشار العيوب الاقتصادية في السنوات القليلة الماضية اكتسبت عملية علاج الاقتصاد العالمي زخما. فقد اشتد التكامل العالمي، تغذية قفزات جسورة في ميدان العلم والتكنولوجيا. ولكن - لا مجال للاسترخاء. فلضمان أن يشعر الجميع بمزايا النمو المزدهر، على قدم المساواة، على النطاق العالمي، لا بد من بذل جهود متواصلة ومكثفة على الصعيدين الوطني والدولي.

والبلدان التي تتعرض للآثار السلبية للعولمة ليست الوحيدة التي تخسر نتيجة لها. فالجور العالمي يهدد بأن يصبح مصدرا لاضطرابات سياسية واجتماعية. ولذا ينبغي أن يظل القضاء على الفقر هدفا للمهيمن. ولتحقيق هذا الهدف يجب أن نقيم الحكم الرشيد والشفافية والمشاركة. وعلينا أيضا أن نقيم شبكات قوية للسلامة الاجتماعية. ولكن هذه لن تأتي بالنتائج المنشودة إن لم نرصد الاعتمادات الكافية لتعليم شعوبنا. ومع أفول نجم الحدود الطبيعية يصبح على العقول المحبوسة في الساحات الوطنية أن تتغير وتتحول هي الأخرى.

ونشيد بالدور المتنامي للأمم المتحدة في المجال الاقتصادي والاجتماعي. ولقد أصبحت الأمم المتحدة، بدورها في تفرخ ثقافة للتعاون الدولي والتضامن - ثقافة حقيقية للتعاون والتضامن الدوليين - مصدر إلهام لنا جميعا.

ومن ناحية، نشعر بأننا نمتلك معظم العناصر الضرورية لمستقبل مبشر بالخير، ابتداء من زيادة الوعي العالمي بكرامة الإنسان إلى الأشواط التي قطعناها في مجال العلم والتكنولوجيا. ومع ذلك نشعر في الوقت نفسه بالجزع لرؤية أنفسنا ضحايا لحرب ضروس وأسلحة للدمار الشامل وإرهاب وعنصرية ورهاب أحانب وفقر وشورور كثيرة قديمة وحديثة. ومع قدوم الألفية الجديدة يجب أن تتحلى بالرشاد

مع بزوغ قرن جديد، من المؤسف أن لا تأخذ قارة أفريقيا، على غزارة ثرواتها، حظها من العولمة. ويتعين على الدول التي تنعم بالرفاهية بصفة خاصة أن تبذل جهدا متصلا لمكافحة الفقر والمرض في أفريقيا ولمنح شعوب أفريقيا الأمل في مستقبل أكثر إشراقا ولإعطائها وسائل تحقيقه.

وعلينا أن نتابع بقوة بذل جهودنا لكي نجعل العالم مكانا آمنا للجميع. وقد شجعت تركيا دائما الجهود الرامية للتوصل إلى ترتيبات مجدية وقابلة للتحقق منها لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ونحن في هذا السياق أيضا من مؤيدي نزع السلاح النووي. ومن هذا المنطلق وقعنا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحث جميع البلدان التي لم تفعل ذلك حتى الآن على أن تتخذوا حذونا.

تشكل الجزاءات واحدة من أهم الأدوات المتاحة للأمم المتحدة من أجل الرد على البلدان التي تنتهك السلام والاستقرار الدوليين. وقد أصبحت الجزاءات في الأعوام الأخيرة أداة بارزة في الجهود الجماعية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وتدور المناقشات الآن بشأن هذا الموضوع، ويجري تقييم جدوى الجزاءات.

إن لفعالية الجزاءات، في رأينا، جانبين هامين. يتعلق الأول بما إذا كانت الجزاءات المطبقة على بلد أو منطقة، تحقق أغراضها المنشودة. وهذا بدوره يثير مسألة ما إذا كانت الجزاءات سليمة الهدف وما إذا كان الامتثال لها كليا. والجانب الثاني يتعلق بالتنفيذ السليم للجزاءات. فيقال إنها تفرض على أساس احترام القرارات التي تتخذها الأمم المتحدة وأن الجميع يتقاسمون الأعباء المترتبة عليها. ولذا فالآثار الثانوية على دول ثالثة، وخاصة العباء غير المتساوي الذي يقع على بلدان مجاورة للدولة المستهدفة، هي من القضايا التي يتعين بحثها. ثم إننا ينبغي أن نكفل ألا تكون

ما يمكن عمله حتى لا تصبح هذه الفجوة راسخة وحتى لا يطول أمد المشاكل والصعوبات التي تمثلها الفجوة. إن تقرير الأمين العام للألفية والثيقة التي أقرت في مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات، والخطب التي استمعنا إليها خلال المؤتمر تبين كلها أن المجتمع الدولي يعترف بالتحديات التي تجرنا العولمة على مواجهتها ويقدر مدى تلك التحديات. كما تبين أن المجتمع الدولي يسعى إلى حلول للقضايا الملحة بهدف الحد من التفاوت الخطير في العالم. وثمة قضايا ومشاكل كثيرة من هذا القبيل. وهي تشمل الفقر واتساع الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، والقضايا البيئية والجريمة المنظمة والإرهاب الدولي والإيدز وغيره من الأمراض والمخدرات والهجرة البشرية، واستخدام شبكة الإنترنت في بذر بذور التعصب والأفكار المتطرفة، وما إلى ذلك. ولا نبالغ إذا قلنا إن علينا إذا أردنا أن نكفل مستقبلا مستقرا وعادلا ومشرفا للبشرية جمعاء، أن نبادر بأسرع ما يمكن إلى العمل بشأن متابعة القرارات المتخذة وبشأن وضع معايير قانونية دولية إلى الحد الضروري. وينبغي أيضا وضع المعايير في ميادين التجارة والمال وحقوق الإنسان - وبأقصى تحديد لحماية حقوق الأقليات العرقية أو اللغوية أو الدينية. وفي إطار هذه المهمة لا بد من تعزيز الحكم الصالح والتضامن.

ولنتذكر أن التحول الهائل الذي طرأ على الساحة العالمية السياسية والأمنية والاجتماعية - الاقتصادية قد اقترن بتطور رائع - وهو عودة الإنسان إلى مكان الصدارة الذي هو المكان الذي يليق به على لوحة الشطرنج الدولية، وبإعادة اكتشاف الغرض من الإجراءات التي تتخذها الحكومات على الصعيدين الوطني والدولي. ولا يتعلق الأمر بحماية الدول والحكومات بل بحماية الشعوب والمجتمعات المحلية والإنسان والرجال والنساء الذين تتألف مجتمعاتنا منهم. ومن ثم، علينا أن ندرك أن من الضروري أن تتجلى

والتعاطف والتضامن الإنساني في معالجة مشاكلنا المشتركة. وعندها فقط يمكن أن نجد طعم الراحة بعد أن نكون قد اضطلعنا بمسؤولياتنا تجاه الأجيال المقبلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد يانوس مارتوني، وزير الشؤون الخارجية في هنغاريا.

السيد مارتوني (تكلم بالفرنسية): أهنتكم تهنة خالصة، سيدي، بانتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين التي هي بمثابة الجسر بين ألفيتين. وأؤكد لكم أنكم ستجدون كل تعاون من وفدي. وأشيد أيضا بسلفكم، السيد ثيو - بن غوريراب، لإسهامه الكبير في أعمال هذه الجمعية وفي التحضير لمؤتمر قمة الألفية.

في مؤتمر القمة ذاك، قبل أسبوع واحد، اعتمد رؤساء الدول والحكومات في الأمم المتحدة إعلاننا. وما ورد في ذلك الإعلان من التزامات وأهداف محددة يمثل تحديا مركبا. فتنفيذها يتطلب جهودا دائمة من جانب كل عضو في المجتمع الدولي. وعلينا ونحن نبذل تلك الجهود - كبيرنا وصغيرنا، وغنينا وفقيرنا - ألا نغفل عن مسؤوليتنا المشتركة تجاه مستقبل حضارتنا.

يعبر تقرير الأمين العام للألفية، والإعلان الذي أوحى به بفصاحة بالغة عن المهام والمتطلبات إلى جانب الشواغل والمخاوف التي تواجه الكوكب. وجاء التعبير عن تلك الأفكار في موعده: أي عتبة الألفية الجديدة. ونحن باضطلاعنا بأعمال تنفيذ برنامج العمل الرئيسي هذا، نكون قد اضطلعنا بالعملية التي لا غنى عنها وهي التصدي للمشاكل العالمية المتزايدة الإلحاح التي تواجهنا.

ومن الدروس الرائعة في العقد الذي أفل لتوه، وأيضا من مؤتمر قمة الألفية، أن المواجهة بين الشرق والغرب حل محلها، بعد زوال النظام العالمي ذي القطبين، مشاكل بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب ونحن نرى ضرورة عمل كل

عام، إنما يشكل مبادرة اتخذت لأغراض الوقاية وإعادة البناء وتتيح لبلدان وشعوب هذه المنطقة من القارة إمكانية أن تترك الصراعات وراءها، وأن تقوم بتسوية خلافاتها وأن تفتح آفاقاً جديدة للتعاون. وهنغاريا تعلق أهمية كبرى على ذلك وستساهم في هذا العمل الحيوي وبخاصة في مجال تعزيز القوى الديمقراطية في هذا المجال وفي مجال حقوق الإنسان، بما فيها حقوق الأقليات.

ضمن هذا السياق نفسه سيرتك التطور الديمقراطي في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أثرا يؤدي دون شك إلى استتباب الاستقرار في المنطقة بأسرها، وسيجعل من المهم وضع حد لعزلة صربيا عن التيارات الأوروبية والدولية الرئيسية. وتتيح لنا الانتخابات المقرر عقدها في نهاية أيلول/سبتمبر الفرصة لنبداً هذه العملية. وهذا التطور سيمكننا من تطبيع العلاقات بين صربيا والجبل الأسود.

وما من شك أن من بين المشاكل العالمية التي نواجهها مسألة الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل. ونحن ندعو إلى إحراز تقدم في مجال الأسلحة الخفيفة والألغام المضادة للأفراد، التي يشكل المدنيون الأبرياء ضحاياها بصورة أساسية.

ومؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضى للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يمثل خطوة هامة على طريق السعي إلى مستقبل أكثر أماناً للإنسانية. والوثيقة التي اعتمدها هذا المؤتمر تؤكد من جديد الدور المركزي الذي تضطلع به هذه المعاهدة في مجال عدم الانتشار والحاجة إلى عقد اتفاق دولي لهذا الغرض. ونأمل أن تتمكن خلال الفترة بين الوقت الحاضر وانعقاد المؤتمر الاستعراضى التالي، المقرر عقده في ٢٠٠٥، من القيام بعملية تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمد للنهوض بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع هذه الأسلحة. ومن وجهة النظر هذه، نعلق أهمية خاصة على

هذه الحقيقة الآخذة في التبلور من جديد في ممارساتنا السياسية والتشريعية وفي الأنشطة التي سنضطلع بها في المستقبل في مجال تدوين القانون الدولي.

وفي هذا السياق، يعني سقوط الملايين ضحايا للصراعات التي يعاني منها العالم والمآسي اليومية التي نشاهدها بشكل متواصل، إن من غير الممكن أن نقف مكتوفي الأيدي، وإن علينا أن نحاول أن نتوصل بأقصى سرعة إلى رد ما على العضلات التي نواجهها منذ بعض الوقت على الصعيدين العملي والنظري. فهناك صراعات داخل الحدود تصحبها انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وأزمات إنسانية حقيقية. وينبغي ألا يسمح للسلطات الوطنية أينما وجدت، بأن تضطهد بشكل منهجي شعوبها هي على نطاق جماعي مع الإفلات من العقاب بشكل كامل بتسترها وراء مبادئ معينة لميثاق الأمم المتحدة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتعامل مع هذه الحالات برؤية وبفلسفة جديدتين تتجلى فيهما حقائق عالمنا المعاصر والروح التي تسود فيه.

نتيجة لقربنا من يوغوسلافيا السابقة، تحملت بلادي، هنغاريا، العبء الكامل لهذه المشاكل على مر العقد الماضي. وقد شاهدنا التأخيرات الخطيرة لمجتمع الأمم التي حالت دون اضطلاع بمهامه في الوقت اللازم وبالوسائل اللازمة في البوسنة ورواندا وفي بلدان أخرى، بالاستناد إلى ولاية تتماشى مع الطبيعة الحقيقية للحالة وبالإرادة السياسية اللازمة. ومن ثم، فإننا نؤيد تقرير السيد الإبراهيمي عن عمليات حفظ السلام. ونحن على استعداد لأن نبدأ دون تأخير العمل اللازم لأغراض النظر في هذه التوصيات وتنفيذها.

وبالنسبة إلى منطقة البلقان، فإن ميثاق تثبيت الاستقرار في جنوب شرقي أوروبا الذي تم التوصل إليه قبل

نبدل كل جهد ممكن لدعم الجهود الجديرة بالثناء التي يبذلها الأمين العام لإتمام عملية التكيف هذه. وهذا ينطوي على جملة أمور منها إصلاح مجلس الأمن ونظام الميزنة الذي من الضروري الاضطلاع به لتعزيز مصداقية منظماتنا العالمية وفعاليتها.

وكلما أسرنا بإصلاح المنظمة وفقا لمتطلبات هذه المرحلة الحاسمة، ازدادت الشعوب في جميع أرجاء العالم اطمئنانا حول مستقبل هذا الكوكب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ألويز بيترلي، وزير الشؤون الخارجية في سلوفينيا.

السيد بيترلي (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدي، أن أنتهز هذه الفرصة لأهنتكم وبلدكم، فنلندا، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين. وأود أن أشكر سعادة السيد ثيو - بن غوريراب ممثل ناميبيا على أعماله في رئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين، وأن أثني على قيادته الرشيدة خلال السنة.

كما أود أن أثني على الأمين العام كوفي عنان على مساهمته الملهمة في الأهداف النبيلة، السلام والعدالة والتنمية وتعزيز المنظمة.

في الأسبوع الماضي تجمع هنا قادة العالم لرسم مسار المنظمة في القرن المقبل. وكان الخيط الذهبي لقمة الألفية الاهتمام بصالح جميع البشر والتصميم المشترك لتحرير الأمم قاطبة والبشر كافة من العوز والخوف، وإدامة مستقبل البشرية، وتحديد الأمم المتحدة طبقا لذلك. وكان الهدف المشترك لجميع المناقشات ضمان الأمن البشري بكل تعقيده والتمسك بمبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة، والتضامن، والتسامح، على الصعيد العالمي.

مباشرة العمل تجاه عقد معاهدة بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية التي تستخدم لأغراض عسكرية.

وتتابع أيضا عن كئيب المفاوضات التي تهدف إلى وضع بروتوكول للتحقق لاتفاقية الأسلحة البيولوجية التي ستدخل مرحلة حاسمة عشية انعقاد المؤتمر الاستعراضي في ٢٠٠١. وستترأس هنغاريا الفريق المخصص الذي أنيطت به مهمة وضع صيغة لآلية ما في هذا الشأن وستفعل كل ما في وسعها لتحقيق هذا الهدف خلال السنة القادمة.

وهنغاريا ترى أن اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يشكل أحد أهم الإنجازات التي تم إحرازها في مجال القانون الدولي. ويهدف النظام الأساسي هذا إلى فرض القانون الإنساني الدولي وإلى وضع حد لحقبة الإفلات من العقاب. وقد صدقت ١٩ دولة على النظام الأساسي، ووصل عدد الدول الموقعة عليه الآن إلى ١١٢ دولة. وهنغاريا يسعدنا أن ترى ذلك وستتطلع بالأعمال التحضيرية اللازمة للتصديق على النظام الأساسي. وسنواصل المشاركة بشكل فعال في المفاوضات الرامية إلى تحقيق القبول العام بالمحكمة مع الحفاظ على حرمة نظامها الداخلي.

وإصلاح منظماتنا العالمية مدرج على جدول الأعمال منذ وقت ما. والتطورات الأخيرة في جميع أرجاء العالم - وبخاصة التغييرات في النظام، السياسي والعسكري والتطور الاقتصادي والتقدم المحرز في المجالين العلمي والمعلوماتي، ونهاية القرن التي ترمز بشكل ملموس للغاية إلى بداية حقبة جديدة تزخر بالأمال والاضطرابات على حد سواء - قد حولت الرغبة في أن تتكيف الأمم المتحدة مع حقائق عصرنا إلى ضرورة ملحة لن تسمح بعد ذلك بأية انحرافات أو تردد. ومن ثم، فإن مهمتنا الأولى هي أن نواجه بعزم التحديات الهائلة التي تنتظرنا في القرن الحادي والعشرين. ومن غير الممكن أن تنقصنا الإرادة السياسية إذا ما كنا نود فعلا أن

خطة عملها لتنفيذ الأهداف المنصوص عليها في إعلان الألفية. وأود أن أنتهز هذه الفرصة اليوم لأذكر بعض الجهود التي ننوي بذلها.

وسلوفينيا، بوصفها بلدا انضم لتوّه إلى مجتمع المانحين، سوف تنظر عن كثب في كيفية التنظيم لزيادة قدرتها على تقديم المزيد من المساعدات للبلدان النامية وبلدان المنطقة، فتساهم بذلك في بلوغ هدي التنمية واستئصال الفقر.

لقد وقعنا توا البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، والمفروض أن تكون الجمعية الوطنية قد صادقت على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بحلول نهاية السنة. والوثيقتان كلتاهما من أهم لبنات البناء الهامة لمنح المدنيين في حالات الصراع قدرا أكبر من الحماية. ونحن نتطلع إلى مزاوله المحكمة الجنائية الدولية أعمالها في وقت مبكر بما يكفل الفعالية والإنصاف والكفاءة في إقامة العدل على الصعيد الدولي.

إن سلوفينيا مصممة على المساعدة في عملية تعزيز المنظمة كأساس لا غنى عنه لعالم مسالم مليء بالرفاهية وعادل. ومرة أخرى نريد أن نؤكد ضرورة توسيع مجلس الأمن في عضويته الدائمة والمنتخبة، وكذلك فيما يتعلق بإصلاح أساليب عمله. وتتوقف مصداقية الأمم المتحدة على قدرتها على الاضطلاع بمسؤولياتها بالكامل، لا سيما فيما يتعلق بصيانة السلام والأمن. وهكذا فإننا نرحب بتقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتمتدحه، ونتطلع إلى التنفيذ المبكر لتوصياته.

وفي هذا السياق نعتقد أن إصلاح تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام شرط ضروري لدور متجدد للأمم المتحدة في هذا الميدان. وينبغي أن يعتمد خلال هذه الدورة جدول جديد للأفضية المقررة تنعكس فيه بصورة

ويقع على الأمم المتحدة الالتزام بحماية السكان المدنيين ولا سيما الأكثر ضعفا - أي الأطفال والنساء والمسنين والمعوقين - ضد الانتهاكات الجسيمة والمنظمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني سواء في الصراعات بين الدول أو داخل الدولة الواحدة. إن تعزيز القانون الدولي عنصر هام في تحقيق هذا الهدف. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لاستكشاف طرق جديدة للوقاية من الصراعات وكذلك القيام باستخدام أفضل للطرق التي ثبت أن لها نتائج حسنة. كما ينبغي لنا جميعا أن ننشغل بصورة أكثر حتمية في بناء ثقافة الوقاية وتحديث الأمم المتحدة وتجهيزها لهذه المهمة.

ومن الحتم أيضا على الأمم المتحدة صياغة مذهب للتدخل الإنساني يقوم على تفسير حديث للميثاق ويتمشى مع العلاقات والقوانين الدولية الجديدة. لقد استمعنا باهتمام إلى البيانات التي أدلى بها رئيس وزراء كندا ووزير خارجيتها في هذه القاعة بشأن إنشاء هيئة دولية مستقلة معنية بالتدخل وسيادة الدول.

لا يوجد في الميثاق ما يمكن أن يبرر الجرائم ضد السكان المدنيين. كما لا يوجد في الميثاق ما يمكن أن يبرر حقيقة أن أجزاء كبيرة من العالم لا تزال تعيش في فقر أو أن بعض الدول تعاني من الكساد بسبب أعباء الديون، بينما تتمتع بقية العالم بحالة من الرفاهية. إن التنمية التكنولوجية والاقتصادية تجمع العالم ولكن العولمة تجعل المشاكل أيضا أقرب وتزيد من المسؤولية المتبادلة عن إيجاد حلول لها.

في قمة الألفية اعتمدنا إعلانا شاملا وبعيد الأثر. لقد وضع القادة أمامنا أهدافا صعبة ولكن يمكن تحقيقها. وينبغي للدول الأعضاء أن تدرس الآن بحرص كيفية قيامها بالمساهمة على الصعيد الوطني في تنفيذ الأهداف على الصعيد العالمي. وتنوي سلوفينيا، بوصفها عضوا مسؤولا في المنظمة، إعداد

والنتائج التي تحققت في السنوات الأخيرة واعدة بالنسبة لأنشطة الصندوق الاستئماني في المستقبل.

كما أود أن أتطرق بإيجاز إلى الحالة في منطقة جنوب شرقي أوروبا. إننا ندرك أنه لن يكون هناك سلام واستقرار ذاتي الاستدامة في المنطقة بدون التعاون الكامل من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية واندماجها بالمنطقة. ولأسباب واضحة، لا يمكن توقع ذلك من النظام الحالي في بلغراد. ويجب على المجتمع الدولي التعاون مع القوى داخل البلد التي تسعى إلى الديمقراطية والسلام والمصالحة والانتعاش الاقتصادي والعودة إلى الحياة الطبيعية البسيطة، ومؤازرة تلك القوى وتشجيعها. ونحن نشرك في آمال رؤية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الديمقراطية الجديدة قريبا بوصفها جزءا من جنوب شرقي أوروبا المستقرة المزدهرة. كما نشرك في الأمل في أن ينضم إلينا هذا البلد في الأمم المتحدة وكذلك في المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، طبقا للإجراءات والممارسات المعتادة لانضمام أعضاء جدد إلى هذه المنظمات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة إلى معالي السيد يوسف بن علوي بن عبد الله، وزير خارجية عمان.

السيد يوسف بن علوي بن عبد الله (عمان) (تكلم بالعربية): أتقدم لمعاليتكم بأصدق التهاني على انتخابكم رئيسا للدورة الخامسة والخمسين لجمعية الألفية للأمم المتحدة. وإننا على يقين وثقة بأن ما تتمتعون به من خبرة ودراية بالمسائل الدولية سيكون خير عون لنا في إثراء مداورات هذه الدورة بما يحقق لها النجاح والخروج بأفضل النتائج، إننا نؤكد لكم استعداد وفد بلادنا للتعاون معكم لبلوغ الأهداف التي نتوخاها جميعا.

أدق القدرة على الدفع. ويشرفني أن أعلن أن حكومة سلوفينيا تتخلى طواعية عن التخفيض الذي لم تعد تستحقه فيما يتعلق باشتراكها المالي، وأنها مستعدة، اعتبارا من العام المقبل، لدفع نصيبها من عمليات حفظ السلام بالكامل.

كما أن سلوفينيا تزيد بالتدريج مساهمتها في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وكذلك العمليات الإقليمية. ونحن ملتزمون بزيادة دعمنا لهذه العمليات أكثر من ذلك، ليس فقط بالأفراد العسكريين وإنما أيضا بالشرطة المدنية والموظفين الإنسانيين.

وينبغي أن يكون الهدف الأساسي لإجراءات الأمم المتحدة ضمان الأمن الإنساني، مع جعل الأمن مديا واقتصاديا واجتماعيا بدلا من أن يكون قانونيا. ونحن نلاحظ بارتياح أن مصالح الأفراد موضوعة بحق في لب إعلان الألفية ذاته. وسوف تواصل سلوفينيا المشاركة في فريق البلدان المتشابهة التفكير، وهو فريق عقد العزم على بلورة وترجمة مفهوم الأمن الإنساني بشكل كامل وعملي محدد.

إن مشكلة التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والعتاد الخفيف بلغت حدا أخذت معه تتطلب جهودا إضافية. ونأمل أن يمهّد المؤتمر الدولي القادم للأسلحة الصغيرة والعتاد الخفيف الطريق لتنظيم وتقييد انتشار الوصول غير المعاق إلى الأسلحة الصغيرة والعتاد الخفيف، وهي الأسلحة الأكثر استخداما في الصراعات المسلحة في الوقت الحاضر.

كما ينبغي للدول الأعضاء مواصلة تحسين كفاءة وفعالية برامج أعمال إزالة الألغام وكذلك تعزيز جميع الخطوات والأنشطة في أعمال إزالة الألغام ومساعدة ضحايا الألغام. وستواصل سلوفينيا بدورها دعم جهود صندوقها الاستئماني الدولي لإزالة الألغام ومساعدة ضحايا الألغام لتوسيع نطاق أنشطته إلى كامل منطقة جنوب شرقي أوروبا.

اقتصادية واجتماعية وسياسية على المستوى العالمي والمستوى الوطني. وهي تثير أمام الدول النامية العديد من الهواجس والتحديات التي يصعب التنبؤ بنتائجها، مما قد يجعلها عقبة حقيقية أمام طموحاتها في التنمية والتطور، وتحد من مساعيها نحو الاندماج بفاعلية في اقتصاد عالمي موحد.

إننا في سلطنة عمان نؤيد العولمة. إلا أن الإشارات والتوجهات الحالية الصادرة عن منظمة التجارة العالمية تشير إلى تكتل أصحاب المصالح الكبيرة بهدف استخدام هذه المنظمة كآلية لمصالحهم، وفتح أسواق الدول النامية لتجارهم واستهداف مواردها واستنزاف ثروتها الطبيعية دون مبالاة بالآثار السلبية الاقتصادية منها والاجتماعية. وإن من أهم الأسباب التي أدت إلى عدم توصل مؤتمر سيانل الشهير إلى النتائج المرجوة هو تكتل ما يقارب من ٢٠ دولة داخل المنظمة لفرض فلسفتها على العالم بأسره. وهذا الأسلوب ما زال يقوم على مبادئ قديمة من سياسة التمييز والانتقائية، مما يوحي بظهور صراع خفي بين الدول المختلفة. فإذا ما تحولت المنظمة إلى حلبة للصراع، فإن العولمة وحرية التجارة لن تكون قادرة على الاستجابة لمصالح الدول النامية.

وإذا كان للدول النامية أن تعيش وتحافظ على حقوقها الأساسية فلا بد من أن تنال حصتها من ثمار هذه العولمة، ولا بد من سن القوانين والأحكام ومواثيق الشرف بشكل متكافئ ينطبق على الجميع، لأن سيادة قانون الأقلية هي نقيض معتقدات الحكم الرشيد. فلا بد من صياغة جديدة لمبادئ متطورة لضمان استخدام التقدم التكنولوجي، الذي لا شك في أنه سوف يشهد تقدما هائلا في القرن القادم، ونظم القيم الجديدة في تحقيق الرفاهية والتنمية للجميع.

وإذ يواصل الاقتصاد العالمي انتعاشه من أثر انتكاسي عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ بسبب الانحسار الذي ضرب

وأود هنا أن أتوجه بالشكر والتقدير لسلفكم معالي السيد ثيو - بن غورياب، وزير خارجية جمهورية ناميبيا الصديقة على إدارته الناجحة لأعمال الدورة الماضية، التي تميزت بتأكيد الرغبة الصادقة في تفعيل وإثراء أعمال الجمعية العامة.

كما أود أن أغتنم هذه المناسبة لأتوجه لمعالي السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، بخالص التقدير على الجهود الدؤوبة والمسامحي الحميدة التي يبذلها لتعزيز دور الأمم المتحدة والعمل على الارتقاء بأجهزتها لتواكب ما ينتظر منها في الألفية الثالثة.

وإن سلطنة عمان ترحب بانضمام جمهورية توفالو إلى عضوية منظمة الأمم المتحدة آمليين أن تثري عضويتها جهود المجتمع الدولي في تحقيق الأهداف النبيلة التي أنشئ من أجلها هذا المحفل الدولي الهام وبما يلي آمال وطموحات شعوب العالم.

بالأمس شخص قادة العالم في مؤتمر قمة الألفية مجمل همومنا وشواغلنا، وتوصلوا ببصيرة نافذة إلى جملة من القيم والمبادئ السامية التي ستكون نبراسا للأجيال الحاضرة والمقبلة نحو العيش في حياة آمنة مستقرة يسودها التعاون والسلام، وذلك لن يتحقق إلا إذا قطعنا على أنفسنا العهد بأن نجعل منها نمحا نقتفي أثره بكل جد.

إننا بصدد توديع قرن يحمل في ذاكرته التاريخية الكثير من المآسي التي حلت بالإنسانية لأسباب طبيعية أو بشرية، كما حفل بالكثير من الجهود الخيرة التي أثمرت منجزات إيجابية كبرى لخير وصالح البشرية.

وتتميز المرحلة التاريخية التي يمر بها عالمنا ونحن على مشارف الألفية الثالثة بالتقدم التكنولوجي الهائل، الذي فتح آفاقا رحبة وفرصا للنمو والتقدم، غير أن الظروف العالمية، التي اتفق على تسميتها بالعولمة، قد أحدثت مفارقات

حرص بلادي الشديد على ما تمثله هذه المنطقة من أهمية كشریان اقتصادي هام لسائر الدول والشعوب، فقد كان لسلطنة عُمان دور مناسب مع مجموعة من الدول في إنشاء وتفعيل رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي للتعاون الاقتصادي. إن انطلاق هذا التجمع الجديد في حضم التكتلات الاقتصادية التي يعج بها العالم اليوم، يجسد الرغبة الأكيدة للدول الأعضاء في النهوض بهذا التجمع الذي يتمتع بإمكانيات كبيرة ويتطلع إلى صنع سوق ضخم.

وإيماننا من بلادي بأهمية التعاون الإقليمي في دفع عجلة التنمية وتبادل الخبرات في مختلف المجالات، فإننا نسعى إلى وضع اتفاقية لإنشاء هيئة إقليمية لمصايد الأسماك في المحيط الهندي. وإذ نتطلع إلى ترجمة واقعية للأهداف التي يقوم عليها إعلان الجمعية العامة لجعل منطقة المحيط الهندي منطقة أمن وسلام، فإننا نأمل أن ترى هذه المبادرة النور قريباً، لما في ذلك من فوائد جمة تخدم الاستقرار وتعزز التنمية في المنطقة.

إننا في سلطنة عمان اتخذنا السلام والحوار مبدأ ثابتاً منذ فجر النهضة العمانية المباركة في الثالث والعشرين من تموز/يوليه ١٩٧٠، لإيماننا بأن الحوار يكون القاعدة الطبيعية للتعامل مع كل أشكال القضايا الخلافية بين الحكومات والشعوب، وإيماننا بأن البشرية على مدى التاريخ تسعى إلى تعزيز عوامل الثقة بالاتفاق على أفكار إبداعية تعمق وتوسع دوائر المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة. إن طاولة الحوار تكون دوماً الملاذ الأنسب لتحقيق القدر الأكبر من النتائج للأمن والاستقرار بدلا من الصراع والمواجهة.

إن انعقاد قمة كامب ديفيد الثلاثية للسلام في الشرق الأوسط تعتبر بحق خطوة سياسية في غاية الأهمية، وشجاعة نادرة، اتصف بها المجتمعون. ذلك أن هذه القمة فرضت على نفسها أن تناقش وتتفاوض في صلب القضايا

اقتصادية الأسواق الناشئة، فإننا بحاجة ماسة إلى مضاعفة الجهود من أجل تجنب تكرار تلك الكارثة، وفي هذا الصدد، نجد أن الدول الثماني الكبرى التي اجتمعت في إكيناوا باليابان وجدت نفسها ملزمة بمعالجة مشاكل العالم النامي، فالاعتمادات المالية التي أقرتها مجموعة الدول الثماني لدليل ساطع على أن تقنية المعلومات المتطورة قد صُممت بشكل لتكون حكراً على البعض، ولا يستطيع أن يصل إليها الآخرون، إلا وفق شروط صعبة وتكلفة باهظة. بيد أنه لا بد من الإشادة ببعض قرارات قمة إكيناوا وبالذات الاعتمادات المالية التي خصصت لمكافحة بعض الأمراض المستعصية والفتاكة.

إن قرار الدول الثماني بدعوة مشاركة مجموعة الـ ٧٧، ولأول مرة في مداولاتها، لم يكن مناسبة احتفالية، بل دليلاً أكيداً على حجم الهوة الواسعة بين الدول النامية والدول المتقدمة النمو. فقمة إكيناوا تعرضت بالفعل لحل مشاكل دول العالم النامي، وبالذات مشكلة أعباء الديون التي يجب أن تسقط نهائياً، وإعادة النظر في سياسات صندوق النقد الدولي وآليات النقد الدولية، وبوجه خاص تذبذب أسعار العملات الدولية الذي خلق أوضاعاً اقتصادية خطيرة في الدول المتقدمة، فما حال الدول ذات الاقتصاد الصغير التي عليها أن تقايز ثرواتها بعملات صعبة؟

لقد تبددت مكاسب النمو الاقتصادي الآسيوي بفعل تساقط وانخفاض العملات واحدة تلو الأخرى وبفعل ما يسمى بقوى السوق الحر، وتبخر ذلك الرخاء الذي حققته دول الآسيان عبر عقود من العمل الشاق. لذا فإن الدول النامية لها كل الحق في أن تحتاط لنفسها من تكرار ذلك الوضع.

نظراً لما تتمتع به الدول المطلة على المحيط الهندي من موارد طبيعية وموقع جغرافي بين قارات العالم، ومن منطلق

استئناف المفاوضات على هذا المسار المهام وفق مبادئ وقرارات الشرعية الدولية، وخاصة القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام. وعلى إسرائيل أن لا تشعر بتعرضها لمخاطر أمنية في المستقبل، لأن السلام القائم على هذه المبادئ سواء مع سوريا أو فلسطين أو لبنان أو أي حار عربي سيؤسس علاقة شراكة فعالة للمصالح والمنافع المتبادلة، وهو مجد ذاته من أهم الضمانات لاستتباب الأمن والاستقرار المتبادل، المؤسس على التنمية الاقتصادية في ظل العولمة.

بالرغم من كل المحاولات الدولية والإقليمية الجادة للتخفيف من معاناة الشعب العراقي الشقيق فإن الحالة العامة في العراق تزداد سوءاً من جراء الحظر الاقتصادي المفروض على العراق منذ عشر سنوات. لذا لا يمكننا إلا أن ندعو إلى وضع آلية لإنهاء الحصار ورفع الحظر الذي أثبت أن ضرراً واسعاً قد لحق بالعراق.

وعلى الرغم من أن سياسة العقوبات كانت آلية سياسية لضمان تنفيذ الحكومات لالتزاماتها بموجب قرارات الشرعية، فإن سياسة هذه الآلية قد تحولت إلى سلاح أضر بالحقوق الأساسية للشعوب والمجتمعات، وهي تتعارض ونصوص ومبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومن هنا فإننا ندعو مجلس الأمن الدولي إلى تبني سياسات جديدة وآليات فعالة تحقق رفع الضرر عن البلدان المفروض عليها الحظر مثل العراق وليبيا والسودان.

إن مجلس الأمن الدولي، وفقاً لمسؤولياته التي حددها الميثاق، لا بد أن يلعب دوراً إيجابياً موحداً للحفاظ على الأمن والاستقرار في ظل ظروف عالمية تسعى إلى بلورة رؤية جديدة من أجل العولمة الاقتصادية. إن الآليات التي تخضع لسلطة مجلس الأمن فيما يتعلق بالعراق، لم تعد آليات إيجابية. فعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها مفتشو

الجمهورية للمرحلة النهائية بأسلوب متميز لم يتم من قبل وبوجه خاص حول مستقبل القدس الشريف. إننا نحیی بإعجاب وتقدير الدور البارز والتاريخي والجهود الكبيرة التي يبذلها فخامة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون. فعلى الرغم من عدم إنجاز تلك القمة اتفقا نهائياً بين فلسطين وإسرائيل، فإنها فتحت باب الحوار في أعقد القضايا التي حققت تقدماً وفهماً مهماً لأبعاد السلام وما يتعلق به من مشاعر روحية ووجدانية. فلا بد أن يكون الاتفاق عليها لإرساء حجر الأساس لصرح السلام النهائي. وفي تقديرنا هناك تقدم ملموس وجلي من حيث وضوح موقف كل طرف ومطالبه وقدرته على إنجاز تلك المهمة.

إننا نشعر بالثقة من أن استمرار المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين وكافة الاتصالات على مختلف المستويات هو الطريق المناسب والمسؤول للوصول إلى النتائج المرجوة لإقامة سلام عادل وشامل ونهائي. وإننا نتطلع بثقة إلى المرحلة الثانية من المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين وبالرعاية الأمريكية. فلقد أتاح الزمن للجميع فرصة تاريخية لإرساء قاعدة ثابتة للسلام.

إننا نؤكد دعمنا الكامل للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرضه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، فلا يمكن إضفاء أي سيادة على القدس الشريف غير سيادة الدولة الفلسطينية من أجل تثبيت دعائم الأمن والسلم في المنطقة. ونتوقع من دولة إسرائيل أن تتفهم هذه الحقيقة والتي تعني بأن سيادة دولة فلسطين على القدس الشريف ستتيح للإسرائيليين كامل الحرية للوصول وممارسة شعائرهم بأمن واطمئنان.

إننا نساند كذلك بصورة أساسية موقف الجمهورية العربية السورية الشقيقة في استعادة أراضيها حتى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. ونحث إسرائيل على

السياسية، والأوضاع الصحية والاجتماعية المتفاقمة. إن على الأمم المتحدة أن تضع مخططاً محكماً تشارك فيه كل الدول لتنمية أفريقيا بدلا من أن تكون أفريقيا حلبة صراع للسيطرة على ثرواتها.

إننا أمام تحديات حقيقية ينبغي الاستعداد لها ومواجهتها بكل شجاعة إذا ما أردنا الانصراف إلى التنمية بكل جوانبها. لذا فنحن بحاجة إلى قرن جديد وألفية جديدة يتميزان بتوازن سليم بين القيم المادية والموروث الإنساني من القيم الأخلاقية والروحية. نريد عالما يحن فيه القوي على الضعيف ويعينه على اجتياز محنه، وبرنامجا عمليا لتحسين مستوى معيشة البشر أينما كانوا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة ماريا ليفنس وزيرة خارجية سورينام.

السيدة ليفنس (سورينام) (تكلمت بالانكليزية): باسم حكومة وشعب جمهورية سورينام، أود أولاً أن أضرم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين مهنئة السيد هاري هولكيري على اضطراره برئاسة الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، دورة الألفية.

واسمحوا لي كذلك أن أشيد بسلفه، السيد ثيو- بن غويراب، على الطريقة الفذة والمثمرة التي أدار بها أعمال الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة.

ويود وفد بلادي أن يعرب عن عميق تقديره للأمين العام كوفي عنان على جهوده المثمرة والدؤوبة في قيادة الأمم المتحدة في الآفاق المجهولة للشؤون العالمية وتكييفها مع قوى التغيير العالمية الجديدة.

ونرحب بتوفالو في أسرة الأمم المتحدة، وتتطلع جمهورية سورينام للعمل معها على تنفيذ مبادئ المنظمة وتحقيق أهدافها.

الأمم المتحدة لنزع أسلحة الدمار الشامل في العراق، والتي دمر فيها ما هو معلوم من الأسلحة العراقية، قد يكون كافياً للنظر من جديد في كيفية إنهاء هذه المأساة، ووضع آليات جديدة تمكن مجلس الأمن من الاستمرار في مراقبة تنفيذ العراق للقرارات الدولية، إلى جانب رفع العقوبات الاقتصادية. ذلك أن الأحكام تبنى على الجزم واليقين وليس على مجرد الظن والتخمين. فلا يمكن معاقبة شعب على مجرد الريبة والشك، وعلى مجلس الأمن حماية شعب العراق من تدهور بيئته الإنسانية، وعلى الأمم المتحدة تقع مسؤولية تاريخية للتعاون مع العراق لتحجيم الضرر الواسع الذي قد يقع على شعبه مستقبلاً. ونتطلع أن يتعاون العراق بطريقة إيجابية يبين بها مصير أبناء الأشقاء الكويتيين الذين ما زالوا أسرى المجهول في العراق ولا يعرف مصيرهم حتى الآن.

إننا نثمن عاليا الجهود التي بذلها الأمين العام للأمم المتحدة في إعداد تقريره السنوي. ومن الأهمية أن نستعد لتبني الرؤى لاعتماد هيكله الأمم المتحدة وبالذات مجلس الأمن، لأنه أداتها الأساسية، الذي من أولويات مهامه الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. فيجب النظر في توسيع عضويته ليعكس تمثيلاً عادلاً، وكذلك النظر في أنشطة الأمم المتحدة في مناطق التوتر والصراع وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. إننا نخشى أن تتحول الأمم المتحدة إلى طرف مباشر في الصراعات الإقليمية، مما سيترتب عليه التزامات مادية ومعنوية قد لا تستطيع الوفاء بها. ولقد أشرنا قبل سنوات إلى ضرورة تضافر الجهود الدولية المتمثلة في قيام الأمم المتحدة بمساندة المنظمات الإقليمية من أجل تحقيق السلام والتنمية.

لقد تفاقمت مشاكل القارة الأفريقية، وأصبح من الأهمية بمكان البحث عن أسباب تلك المشاكل التي تواجهها. لذلك، فلا بد من أن يتضامن المجتمع الدولي وبشكل إيجابي وفعال ويضعف الجهود لمواجهة المشاكل

كي يتسنى تهيئة المزيد من الفرص للجميع، وفي الواقع عدم ترك البلايين من الناس في حالة من الفقر والاستبعاد. ونتطلع إلى اتخاذ إجراءات ملموسة في هذا الصدد.

وتقع على جميع الدول مسؤولية جماعية للتصدي للشواغل العالمية الراهنة، من قبيل التخلف الإنمائي والفقر المدقع، وأوجه عدم المساواة المتزايدة داخل الدول وفيما بينها، والصراعات العنيفة والحروب الأهلية التي تسبب معاناة بشرية في الجنوب يعجز وصفها وتشعلها السوق العالمية للسلاح، وتدهور البيئة، واللاجئون والمهجرة، وفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وغير ذلك مما يهدد الصحة العامة، وتجسير "الفجوة الرقمية" وظهور التكتلات الإجرامية العالمية.

وفي سياق ما تقدم، فإننا نرحب بالمبادرة التي اتخذها الأمين العام بإنشاء فرقة عمل رقمية بهدف تجسير "الثغرة الرقمية". وبغية عدم التخلف في عصرنا الحاضر الذي تهيمن عليه مجالات التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أطلق رئيس جمهورية سورينام مبادرة وطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كلمته التي ألقاها بمناسبة توليه الحكم في ١٢ آب/أغسطس من هذه السنة بغية اللحاق بـ"قطار شبكة الإنترنت السريع" دون إبطاء وتعزيز إمكانية الحصول على صعيد الوطن على خدمات المعلومات والاتصالات على جميع مستويات التعليم وفي جميع مجالات الحياة العامة. ونحن نرحب بمساهمة مملكة النرويج لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في هذا الصدد.

وفي نيسان/أبريل الماضي، اجتمعت البلدان النامية في هافانا، واستلهاما بروح التعاون المتجدد والتضامن وتقاسم المسؤوليات، اتفقت على رص الصفوف وتنفيذ برنامج عملي المنحى لمساعدة البلدان النامية في سد الثغرة مع شركائها الأكثر رفاها من الشمال. وبالرغم من أهمية

إن جمعية الألفية هذه فرصة فريدة للنظر والتأمل في التجارب التي حدثت مؤخرا فيما يتعلق بظاهرة العولمة، وهي ظاهرة لا تزال تسيطر على التطورات في المجالات الاقتصادية، والسياسية، والثقافية على كل من الصعيدين الوطني والدولي، مما يؤثر على الحياة اليومية لملايين البشر، ومؤسساتهم، والعلاقات بين الدول.

وندرک أنه بينما يمكن للعولمة أن تكون قوة ضخمة ودينامية في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية، فإنها تشكل أيضا مخاطر وتحديات جديدة للأفراد والأمم على حد سواء. والواقع أن العولمة ولدت اختلالات اقتصادية جديدة، ولا تزال منافعها مركزة إلى حد كبير في عدد ضئيل من البلدان. وقد أسفر ذلك عن زيادة الضعف والتزعزع الاقتصادي، وبخاصة في أقل البلدان نموا، وفي الدول الصغيرة ذات الهياكل الضعيفة والهشة.

ويواجه كثير من هذه البلدان صعوبة في التصدي للمنافسة المتزايدة الناتجة عن تحرير التجارة وعدم القدرة على الانتفاع بالفرص الجديدة التي تتيحها العولمة، مما يؤدي بالتالي إلى خطر تهميش هذه البلدان، بل واستبعادها تماما، فتدعى الخاسرة الكبرى للعولمة.

لهذا السبب، تم التوصل إلى توافق في الآراء في مؤتمر قمة الألفية الذي عقد مؤخرا على أعلى مستوى سياسي على أنه لا بد من النظر إلى العولمة في السياق الأوسع للتنمية ومسؤوليتنا المشتركة لضمان أن يتم من خلال عملية اتخاذ القرارات على نحو يتسم بقدر أكبر من الشفافية الشاملة والمشاركة بشأن القضايا الاقتصادية الدولية، توفر مزايا العولمة للجميع على قدم المساواة.

وتنطق أيضا مع الرأي الذي يفيد بأنه ينبغي للأمم المتحدة بصفتها أكبر منتدى عالمي، أن تقوم بدور حاسم وجوهري لتحقيق التفاهم وتوافق الآراء فيما بين أعضائها،

انتشار الأسلحة النووية من أجل المحافظة على السلام وتعزيز الأمن الدولي لجميع الدول.

ولا يزال إصلاح مجلس الأمن مسألة تتسم بالأهمية في جهودنا الهادفة إلى جعل الأمم المتحدة أكثر فعالية فيما يتصل بقضايا السلام والأمن العالميين. غير أننا لم نتسكن حتى الآن، من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن كيفية إعادة تشكيل هيكل هذه الهيئة الهامة وإصلاحها، وذلك نتيجة للاختلافات القائمة بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بنطاق وطبيعة التغييرات المطلوبة. وتؤكد حكومتي من جديد رأيها ومفاده أنه ينبغي زيادة العضوية في هذا المجلس وإضافة أعضاء من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، وتعتبر في هذا السياق أن المقترحات التي قدمتها حركة عدم الانحياز هي مقترحات مفيدة.

ونعتقد أيضا بأنه لا بد من التوصل إلى اتفاق بشأن تحديد العلاقة بين المجلس والأجهزة الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة، من قبيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. ونرى أنه ينبغي أن يركز المجلس إجراءاته على إيجاد بيئة سلمية آمنة، في حين ينبغي أن يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي و/أو الجمعية العامة بالأعمال المؤقتة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلدان المتضررة. وهذا الترتيب الذي يستند إلى أحكام الميثاق سيسهم دون شك في تحقيق المزيد من الفعالية والكفاءة للأمم المتحدة، بينما يجد من أثر اعتبارات السياسات الوطنية على أنشطتها. فلنستخدم الزخم الذي أوجده مؤتمر قمة الألفية لتعزيز عزمنا على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة في أسرع وقت ممكن.

وتود حكومة سورينام أن تبرز أهمية الأمم المتحدة بصفتها المحفل العالمي لتمكين الدول الأعضاء من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا المتصلة بالسلام والأمن والتنمية

التعاون فيما بين بلدان الجنوب من حيث المساهمة في التنمية، إلا أنه لا يحل محل التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب؛ ومع ذلك، فإن إقامة علاقات أفضل بين أعضاء الجنوب سيسهم في إقامة علاقات أفضل بين بلدان الجنوب وبلدان الشمال.

ومما يؤسف له، أن العولمة وتحرير التجارة لم يهيئتا الظروف الضرورية للتعجيل بالنمو والتنمية في الدول الصغيرة والضعيفة. بل على العكس من ذلك، فقد زاد تهميش تلك البلدان في الشؤون الاقتصادية العالمية كما أنها مهددة بأحكام منظمة التجارة العالمية، التي تطلب وضع نهاية للترتيبات الخاصة والتفضيلية، والتي سنت لمجرد تمهيد الطريق أمام تحقيق هذا الهدف. ولذلك، فإننا نؤكد من جديد طلبنا إلى المجتمع الدولي بأن يعتمد في وقت مبكر مؤشرا للضعف كي يتسنى النظر في مساعدة هذه البلدان، على أساس أوجه ضعفها بصورة محددة لا على أساس مجرد نتائجها الإجمالي المحلي. ونعرب عن سرورنا لأن إعلان الألفية تضمن نداء لوضع مؤشر الضعف هذا.

ولقد اجتمع مؤخرا ١٢ رئيسا من رؤساء بلدان أمريكا اللاتينية في برازيليا لمناقشة القضايا الملحة المشتركة في المنطقة وإظهار إرادتهم السياسية ودعمهم كأساس راسخ من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان كل منهم. ونشكر حكومة البرازيل على استضافتها للكرامة لمؤتمر القمة هذا. وأبرز الإعلان الصادر عن ذلك الاجتماع، نصا وروحا، ضرورة إقامة تعاون أوثق بين بلداننا كي يتسنى لها أن تكون قادرة على التكيف بنجاح مع مطالب العولمة.

ومع بزوغ فجر الألفية الجديدة، ترى حكومة سورينام أن من الأهمية الحاسمة أن تحقق الدول الأعضاء نتائج ملموسة في مجالات نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم

والتعاون الاقتصادي الدولي. ونود أن نعرب عن امتناننا لمملكة هولندا على استئناف التعاون الثنائي بين بلدينا وأن نشكرها على ما تقدمه لنا من دعم في هذا المجال.

ويتضمن ميثاق الأمم المتحدة مبادئ سامية ونبيلة لا تزال سارية المفعول حتى اليوم، حسبما أكده من جديد رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة الألفية الذي عقد مؤخرا.

ولكي نجعل الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية في أيدي شعوب العالم، ينبغي أن نواصل الاسترشاد بهذه المبادئ في إدارتنا للشؤون الوطنية والدولية. وفي هذا الصدد يكون من الضروري أن نفي بالالتزام بتوفير الموارد المالية الضرورية في الوقت المحدد وبطريقة يمكن التنبؤ بها من أجل تمكين الأمم المتحدة من إنجاز ولاياتها.

وأخيرا، يتعين علينا أن نضع في اعتبارنا، ونحن ندخل الألفية الجديدة في قرية عالمية آخذة في البروز، أننا أسرة إنسانية واحدة بكل تنوعنا، نعيش في موطن مشترك واحد، وهو كوكبنا الأرضي. لذلك يتعين علينا أن نتعاون في إقامة عالم أكثر عدلا، وأكثر استدامة، وأكثر سلاما، عالم يعيش كل فرد فيه في بيئة نظيفة يسودها توزيع عادل لموارد كوكبنا الأرضي - عالم، كما يدعو الأمين العام بالفعل في تقريره الذي قدمه إلى قمة الألفية، متحرر من الفاقة، ومتحرر من الخوف، ولا يعرض للخطر قدرة كوكبنا على توفير احتياجات أولادنا والأجيال المقبلة. ويقف بلدي على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدوره والإسهام بنصيبه في سبيل تحقيق هذه الغاية التي نسعى جميعا إلى بلوغها.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.